الدستور
aldostoor
غير مخصص للبيع
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأربعاء
24 ربيع الآخر 1437
03 فبراير 2016
العدد 774

05
الجيران: إبطال مكافحة الفساد لا يؤثر على التحقيق في جرائم المال العام

14
الحمود: ترشيد الإنفاق والحد من الهدر واجب شرعي ومسؤولية وطنية

16
الهلال الأحمر: نجسد منهج الكويت الثابت في الأعمال الخيرية

تخصيص ساعتين لبحث الأوضاع الاقتصادية والدعوم مع الحكومة

الأولويات: مناقشة قوانين الوكالات والبلدية ومدينة الحرير الأسبوع المقبل

جانب من اجتماع لجنة الأولويات أمس

حددت لجنة الأولويات البرلمانية في اجتماعها امس أولويات مجلس الأمة لجلسته المقبلة المقرر عقدها في التاسع من فبراير الجاري وأبرزها قانون الوكالات التجارية بمداولته الثانية وثلاث اتفاقيات خارجية منها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الكويت والمكسيك اضافة الى تخصيص ساعتين لمناقشة الحكومة بشأن الأوضاع الاقتصادية والدعوم

كما حددت اللجنة قانون مدينة الحرير المقدم من الحكومة حيث إنه من المقرر أن تجتمع لجنة المرافق العامة البرلمانية الأحد المقبل لمناقشة القانون ورفعه الى المجلس حتى يدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل.

كما يناقش المجلس أيضا تقرير لجنة المرافق بشأن المرسوم بالقانون رقم 119 لسنة 2013 في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي الى جانب مشروع قانون البلدية الجديد المقرر أن تحيله الحكومة الى المجلس.

من جهة أخرى قال رئيس اللجنة النائب د. يوسف الزلزلة ان الأرقام والشرائح التي أعلن عنها بخصوص البنزين والكهرباء مجرد اقتراحات حكومية والمجلس سيدرس الأمر ويوافق على ماتقتضيه المصلحة العامة نافيا ماتردد عن إلغاء الدعم كاملا مقابل تعويض المواطنين بمبالغ نقدية.

تفاصيل (ص03)

تلفزيون المجلس

- د. محمد الفيلي: إقرار قانون مكافحة الفساد خطوة تاريخية للسلطتين
- أحمد الرميحي: لم نرصد تدخلا حكوميا في عمل الهيئة خلال الفترة المبطلة

تفاصيل (ص07)

ملف «الدستور»

الأسئلة في الفصول التشريعية:

- الفصل الثامن: 2319 سؤالا و1304 أجوبة في 924 يوما
- الفصل التاسع: 3010 أسئلة و2042 جوابا في 1438 يوما
- الفصل العاشر: 2995 سؤالا و2412 جوابا في 1032 يوما

تفاصيل (ص08-13)

الشايع: رفع أسعار البنزين لايحتاج إلى قانون

قال النائب فيصل الشايع أن الحكومة ستقدم شرائح وأرقاما تتعلق بخفض الدعوم. مشيرا إلى أن الأمر سيكون عبارة عن ترشيد استهلاك الخدمات وتخفيض المصاريف ولن يقترب من جيب المواطن.

وأضاف الشايع أن رفع البنزين لا يحتاج إلى قانون وبإمكان الحكومة أن ترفع الأسعار ولكن الزيادة ستكون معقولة.

تفاصيل (ص03)

الموارد البشرية: إنجاز البديل الاستراتيجي خلال الانعقاد الجاري

قال رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية النائب د.خليل أبل: اتفقنا كأعضاء في اللجنة على ان يكون البديل الاستراتيجي متعلقا بثلاثة أشياء أولها نظام سلم الرواتب الجديد والثاني تطوير منظومة العمل بالقطاع الحكومي والثالث تنظيم ودعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وعلى اساسها سنبحث كل واحدة على حدة مرجحا إنهاء التقرير خلال دور الانعقاد الجاري.

وتابع: هناك خلاف على ادراج الموظفين الحاليين ضمن احكام البديل الاستراتيجي وعلى أمل حسم هذا الجانب خلال دور الانعقاد الحالي لافتا الى ان البديل الاستراتيجي مرتبط بالإصلاح الاقتصادي ومعالجة الميزانية العامة.

تفاصيل (ص04)

إصدار البطاقة المدنية بـ 5 دنانير بدءا من أبريل

أعلنت الهيئة العامة للمعلومات المدنية عن نيتها تعديل رسوم إصدار البطاقة المدنية لترتفع إلى خمسة دنانير بعد أن كانت دينارين وتعديل رسوم بدل الفاقد من عشرة الى عشرين دينار وسيبدأ العمل بهذا التعديل إبتداء من شهر ابريل المقبل.

وقال المدير العام للهيئة مساعد محمود العسعوسي إن هذه الزيادة جاءت التزاما بتوصيات ديوان المحاسبة مشيرا إلى أن تكاليف إصدار البطاقة تتجاوز أربعة دنانير ونصف الدينار في حين أن الرسوم المطبقة ديناران فقط. وأن الهيئة قد انتهت من تعديل البرامج على الأنظمة وفق الرسوم الجديد.

تفاصيل (ص15)

نائب الأمير استقبل مشعل الأحمد والمحمد ووزيرين مغربيين

سمو نائب الأمير وولي العهد مستقبلا الشيخ مشعل الأحمد

ومستقبلا سمو الشيخ ناصر المحمد

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس نائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد واستقبل سمو الشيخ ناصر المحمد.

كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد.

واستقبل سمو نائب الأمير وولي العهد كلا من وزير الداخلية بالمملكة المغربية الشقيقة محمد حصاد ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد وذلك بمناسبة زيارته للبلاد حاملا رسالة شفوية إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح من أخيه الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشقيقة تتعلق بالعلاقات الأخوية الطيبة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين وسبل تعزيز التعاون بينهما في المجالات كافة.

حضر المقابلة المستشار بديوان سمو ولي العهد ضاري العثمان ونائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح ورئيس المراسم والتشريفات بديوان سمو ولي العهد الشيخ مبارك الحمود.

واستقبل سمو نائب الأمير وولي العهد سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى الكويت د. عبدالعزيز الفايز حاملا رسالة إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة.

حضر المقابلة نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح.

الغانم يستقبل نائب مدير هيومان رايتس واللوغاني

رئيس مجلس الأمة مستقبلا نائب مدير منظمة هيومان رايتس ووتش

ويتسلم من اللوغاني كتاب (الشيخ مبارك الصباح: مجموعة من الوثائق والرسائل)

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس نائب مدير منظمة (هيومان رايتس ووتش) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جو ستورك ترافقه الباحثة بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة بلقيس ويلي.

وحضر اللقاء رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب جمال العمر.

كما استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الباحث الكويتي باسم اللوغاني الذي أهدى الرئيس الغانم كتابين بعنوان (موسوعة الوثائق العدسانية) و(الشيخ مبارك الصباح: مجموعة من الوثائق والرسائل).

رئيس حزب المجموعة البرلمانية متعددة الاحزاب البريطاني غادر البلاد

غادر البلاد أمس رئيس حزب المجموعة البرلمانية متعددة الاحزاب البريطاني د. فيليب لي والوفد المرافق له وذلك عقب اختتام زيارته الرسمية. وضم الوفد كلا من النواب في البرلمان البريطاني ستيفن فيلبس وريبيكا هاريس وكريس ايفينس وكريس ليزلي و كيفين جونز.

للاشتراك في جريدة
aldostoor الدستور
مباشر
22 454 630

الوكالات التجارية ومدينة الحرير ومرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي أبرز الأولويات

الأولويات: مناقشة الأوضاع الاقتصادية والدعوم في الجلسة المقبلة

حددت لجنة الاولويات البرلمانية البرلمانية اجتماعها أمس أولويات مجلس الامة لجلسته المقبلة وأبرزها قانون الوكالات التجارية بمداولته الثانية وثلاث اتفاقيات خارجية وتخصيص ساعتين لمناقشة الحكومة بشأن الأوضاع الاقتصادية والدعوم ومشروع قانون مدينة الحرير ومرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي.

وبين مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب أحمد لاري في تصريح للصحافيين أمس ان اللجنة انتهت في اجتماعها والحكومة بتحديد جدول اعمال الجلسة المقبلة المقرر عقدها في التاسع من فبراير.

وأوضح لاري انه وبعد انتهاء المجلس في جلسته المقبلة من التصديق على المضابط وبند الاسئلة والإحالات سيناقش المجلس قانون الوكالات التجارية بمداولته الثانية وثلاثة تقارير للجنة الشؤون الخارجية بشأن الاتفاقيات الخارجية ومنها اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الكويت والمكسيك ومن ثم تخصيص ساعتين لمناقشة الحكومة حول الأوضاع الاقتصادية والدعوم وذلك بناء على طلب مقدم من بعض النواب.

وأشار الى ان المجلس سيناقش كذلك مشروع قانون مدينة الحرير المقدم من الحكومة حيث من المقرر ان تجتمع لجنة المرافق العامة البرلمانية يوم الاحد القادم لمناقشة القانون ورفعه الى المجلس حتى يدرج على جدول اعمال جلسة الثلاثاء اضافة الى تقرير لجنة المرافق بشأن المرسوم بالقانون رقم 119 لسنة 2013 في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي الى جانب مشروع قانون البلدية الجديد المقرر ان تحيله الحكومة على المجلس.

جانب من اجتماع لجنة الأولويات أمس

الزلزلة ينفي ما تردد عن إلغاء الدعم مقابل تعويض المواطنين نقدا

د. يوسف الزلزلة

قال رئيس لجنة الأولويات النائب د. يوسف الزلزلة إن الأرقام والشرائح التي أعلن عنها بخصوص البنزين والكهرباء اقتراحات حكومية والمجلس سيدرس الأمر ويوافق على ما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة المواطنين مضيفا: وعموما لن نقبل بأي شيء يمس جيب المواطن ولكننا بحاجة إلى تقييم الأوضاع قبل الاتفاق مع الحكومة على آلية معالجة العجز في الميزانية.

وبخصوص منح المواطنين مبالغ نقدية تعويضية في حال خفض الدعوم أوضح ان هذا اقتراح قدمه البنك الدولي على مجلس الأمة في حال رفع جميع الدعوم عن البنزين والكهرباء ولكن الحكومة أوضحت أنه حتى أسعار البنزين والكهرباء المعدلة تبقي على الدعوم وهناك دعم يصل إلى70 و80 في المئة و أن الحكومة ترى أنها لم تقم بإلغاء الدعم كاملا حتى يتم تعويض المواطنين بمبالغ نقدية وليس في حسبان الحكومة دفع مبالغ نقدية. وتعقيبا على المشروع الحكومي لقانون البلدية قال الزلزلة إن القانون الجديد تضمن مواد جديدة تتعلق بالغرامات والعقوبات تحتاج إلى إعادة نظر خصوصا أن هناك مخالفات قديمة والقانون يريد تصويبها الآن مطالبا بتجريم جميع من مرر المخالفات وليس أصحاب البيوت حتى الموظف الذي مرر يجب أن يعاقب بمعنى أن القانون يحتاج إلى دراسة وإعادة نظر.

وتابع: نحن في مكتب المجلس طلبنا من لجنة المرافق العامة البرلمانية تجهيز القانون وعموما ما نحتاجه قانون متكامل يقر كمداولة أولى في الجلسة المقبلة ثم يعاد إلى اللجنة لإضافة التعديلات التي ستقدم عليه.

الشايع: رفع أسعار البنزين لايحتاج إلى قانون

فيصل الشايع

اكد النائب فيصل الشايع أن الحكومة ستقدم شرائح وأرقاما تتعلق بخفض الدعوم وأن الأمر سيكون عبارة عن ترشيد استهلاك الخدمات وتخفيض المصاريف ولن يقترب من جيب المواطن.

وأضاف: اتوقع أن يكون الترشيد في صالح المواطنين من خلال خفض الفواتير المعتادة لأن اقرار الشرائح سيدفع المواطن إلى الترشيد وربما تكون فاتورته الشهرية أقل مما اعتاد دفعه ورفع البنزين لا يحتاج إلى قانون وبإمكان الحكومة أن ترفع الأسعار ولكن الزيادة ستكون معقولة والمواطن سيدفع زيادة نحو من 8 دنانير إلى 15 دينارا شهريا حسب البنزين المستخدم.

وطالب بتخفيض المصاريف غير الضرورية والتي فيها هدر للمال العام قبل البدء في رفع الدعوم والترشيد في الإنفاق مشيرا إلى أن إيقاف الهدر سيقلل المصاريف ويزيد الإيرادات آليا.

الكندري: الرؤية الحكومية لرفع الدعم عن الكهرباء غير واضحة

فيصل الكندري

قال النائب فيصل الكندري إن الرؤية الحكومية حول موضوع رفع الدعم عن الكهرباء لم تتضح الى هذه اللحظة ما يؤكد ضعف العمل الحكومي تجاه ما يمر به البلد من ازمة اقتصادية نظير استمرار هبوط اسعار النفط.

واشار الكندري في تصريح لـ«الدستور» الى انه من الواضح ان يكون هناك نظام شرائح او بطاقات مسبقة الدفع ولكن لم يتبين لنا ماذا ستقدم الحكومة او كيفية تطبيقها وطرحها.

وشدد الكندري على ضرورة ان تكون الرؤية والتوجه الحكومي لمثل هذا الامر بمعزل عن المواطن ولا يمس مدخوله وستكون لاعضاء مجلس الامة وقفه جادة اذا فكرت الحكومة التعرض للمواطنين والتضييق عليهم في معيشتهم.

وقال الكندري إنه يجب على الحكومة التوجه الى اصحاب الشركات الكبيرة والمصانع والجهات الحكومية وعلى رأسها القطاع النفطي الذي يأخذ دعم «فلسين» على الكهرباء وبالمقابل الكهرباء تأخذ منهم «فيول» بالسعر العالمي مشيرا إلى أن التناقض الحكومي- الحكومي امر غريب.

واضاف الكندري ان اعضاء اللجنة المختصة ونواب الامة بانتظار ما تقدمه الحكومة في هذا الصدد ولكل حدث حديث ولكن اعلنها عبر صحيفتكم الغراء المواطن لم ولن تمس عيشته يا حكومة.

مرتبط بالإصلاح الاقتصادي ومعالجة الميزانية العامة وتطبيقه على الموظفين الجدد

الموارد البشرية: إنجاز البديل الاستراتيجي خلال دور الانعقاد الجاري

علق النائب د. خليل أبل على ما أثير من دعوى لاستقالة تسعة نواب من المجلس بقوله: ان من حق النائب ان يمارس دوره الدستوري واللائحي متى ما شاء ولا يجب التشكيك في هذا الدور والاساءة لهذا الحق لافتا الى ان هذا هو رأيه شخصي منذ ان قدم سابقا خمسة نواب استقالاتهم من مجلس الامة في ذلك الحين وما زال نفس الرأي الآن ولم يكن بودنا ان يستقيل اخوتنا النواب السابقون واليوم نقول نفس الشيء طالما مارس النائب دوره وفق الدستور واللائحة من حقه لكن ان يترك ويمارس العمل خارج الأطر الدستورية والقانونية فهذا مُستنكر ومرفوض.

وبين بقوله: قلنا من قبل ان من حق النواب الخمسة الاستقالة اذا رأوْا ان الهدف إيصال رسائل سياسية او القيام بدور دستوري داعيا لشكر كل نائب يمارس دوره البرلماني وفق الدستور واللائحة مشددا على رفضه ممارسة أعمال خارج الإطارين.

واشار أبل: محبذ أن يقوم النائب بدور الاعتراض والاستهجان لمسألة وفق اللائحة والدستور لافتا الى ان المواءمة السياسية لقرار الاستقالة يحددها النائب ويحددها الرأي العام فإذا رأى النائب توفر المواءمة فمن حقه ممارسة هذه الخطوة السياسية.

من جانب آخر وبصفته رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية قال خليل أبل: اتفقنا كأعضاء للجنة على ان يكون البديل الاستراتيجي متعلقا بثلاثة أشياء أولها نظام سلم الرواتب الجديد والثاني تطوير منظومة العمل بالقطاع الحكومي والثالث تنظيم ودعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وعلى اساسها سنبحث كل واحدة على حدة مرجحا إنهاء التقرير خلال دور الانعقاد الجاري.

وكشف: نحن أمامنا اقرار تطبيق البديل الاستراتيجي على العمالة الجديدة التي تدخل منظومة العمل بعد اقرار القانون وهذا متفق عليه وسيتم العمل به في صياغة التقرير الخاص بالبديل الاستراتيجي.

وتدارك بقوله: هناك خلاف على ادراج الموظفين الحاليين ضمن احكام البديل الاستراتيجي وعلى أمل حسم هذا الجانب خلال دور الانعقاد الحالي.

جانب من اجتماع لجنة تنمية الموارد البشرية أمس

وبين: دون شك ان البديل الاستراتيجي مرتبط بالظروف الاقتصادية ولم تبلغنا اي من الجهات الحكومة بتحديثات جديدة لمواقفها من البديل الاستراتيجي على اثر الظروف الاقتصادية التي نعيشها الان لافتا الى ان البديل الاستراتيجي مرتبط بالإصلاح الاقتصادي ومعالجة الميزانية العامة خاصة ان هناك اعوجاجا بين في سلم الرواتب للعاملين في الدولة وهذا من ضمن المنظورالأشمل للإصلاح الاقتصادي.

وكشف عن ان لجنة تنمية الموارد ستطلب من مجلس الامة تفويضها للنظر فيما تتوجه له جهات بالدولة من تقليص الايفاد للبعثات الدراسية او الدورات او المؤتمرات التخصصية لاتخاذ قرار بشأن ما قد يحدث من تضرر للعنصر البشري وتنمية قدراته.

واوضح: في ظل تقلص الموارد المالية يفترض ان نستثمر الان في تنمية العنصر البشري وبالزيادة رافضا التوجه من قبل بعض جهات الدولة نحو تقليص البعثات او الدورات او المؤتمرات التخصصية وهذا خطأ كبير ومؤشر على سوء الدورات السابقة او أن الدولة ليس لديها إيمان قاطع باهمية العنصر البشري والاستثمار فيه وتنمية قدراته.

وعلق أبل على قفز مشروع مدينة الحرير الى الواجهة قائلا: العجز المالي الحالي رب ضارة نافعة ودعانا للانتباه والتفكير والعمل الجاد والبدء بالمشاريع والانشطة والقوانين ذات الصلة بتنويع مصادر الدخل مشيرا الى انه المشروع كما ان له كلفة مالية فله مردود اقتصادي واجتماعي ايجابي عبر تنويع المشروعات بانظمة ال بي او تي وال بي بي تي ولابد من الاسراع بالدفع بها ولكن ضمن إطار ضامن لتحقيق عوائد للدولة والمجتمع.

وبين ان الاجتماع كان فرعيا لتعذر اكتمال النصاب القانوني على اثر اعتذار بعض أعضاء اللجنة.

سنطلب تفويض المجلس لنظر توجهات تقليص البعثات والدورات والمؤتمرات

المواءمة السياسية لقرار استقالة الأعضاء يحددها النائب والرأي العام

الإسكانية: تأجيل البت بمقترح إلغاء الرقابة المسبقة على مشاريع السكنية

عقدت اللجنة الاسكانية البرلمانية اجتماعها أمس لمناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين حيث انتهت الى تأجيل البت بمقترح الغاء الرقابة المسبقة على مشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمزيد من الدراسة.

وقال مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان الاجتماع عقد بحضور وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل والمدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف مشيرا الى ان المشاريع التي تقوم بها وزارة الاسكان بحاجة الى تسخير بعض القوانين الا ان اللجنة الاسكانية البرلمانية ارتأت تأجيل البت بمقترح الغاء الرقابة المسبقة الى حين دراسته باستفاضة من كل الجوانب تمهيدا للتصويت عليه.

جانب من اجتماع اللجنة الإسكانية أمس

الهاجري: ما أسباب انهيار مسجد مدينة صباح الأحمد؟

ماضي الهاجري

قدم النائب ماضي الهاجري سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل جاء فيه: نمى إلى علمي انهيار مسجد تحت الانشاء ضمن مشروع بناء مدرسة بمدينة صباح الاحمد.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

- ما الجهة الفنية المشرفة على المشروع وهل تمت احاطتكم بأسباب انهيار المسجد تحت الانشاء؟
- ما الخطوات التي اتخذتها الوزارة في التحقيق من الاسباب الحقيقية لانهيار المسجد ومن ثم تحديد المسؤولية بشأنه؟
- نرجو تزويدنا بنسخة من العقد وملاحقه فيما يتعلق بالكميات والمواصفات الفنية والشروط الخاصة بالإشراف الهندسي.

اقترح نقل الثكنات العسكرية إلى أطراف البلاد

الجيران: لا أثر لإلغاء هيئة مكافحة الفساد على المحاكمات الجنائية

عقب النائب د.عبدالرحمن الجيران على إجابة وزير العدل وزير الاوقاف الشؤون الاسلامية يعقوب الصانع بشأن القضايا التي رفعتها الدولة بشأن جرائم متعلقة بالفساد وشبهة التربح غير المشروع والتعدي على المال العام. في تصريح صحفي يوم أمس قائلا: إن البلاغات المقدمة لهيئة مكافحة الفساد لا تخرج عن بلاغات جرائم مؤثمة بموجب قانون مكافحة الفساد وبلاغات عن جرائم مؤثمة بموجب قوانين أخرى.

أوضح الجيران ان البلاغات عن جرائم مؤثمة بموجب قانون مكافحة الفساد لامجال لبحثها بعد إبطال المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية قد قضي لان السند القانوني لتجريم الأفعال محل البلاغات قد الغي بحكم المحكمة الدستورية.

وتابع الجيران اما بلاغات عن جرائم مؤثمة بموجب قوانين أخرى وهي بلاغات قد صدرت قوانين أخرى بتجريمها الا أن الهيئة اختصت باحالتها للنيابة العامة للتحقيق فيها ولما أبطل مرسوم انشاء الهيئة فان الجرائم لا تسقط فان كان منها لم تتم احالته الى النيابة فيجب على الهيئة بعد صدور قانون جديد بانشائها أن تعيد احالتها أما ما تمت احالته بالفعل قبل حكم المحكمة الدستورية في الطعن الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2015 المقيد بطعن المباشر رقم 24 لسنة 2015 دستوري فهي قائمة لقيام قوانينها.

وبين الجيران ان القضاء بإلغاء قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد ليس له أثر على سير إجراءات التحقيق والمحاكمة في القضايا الجنائية المقدمة بلاغاتها من قبل الهيئة إلى سلطات التحقيق ذلك أن بطلان أو انعدام صفة المبلغ عن الجريمة ليس له أثر البتة على سير إجراءات التحقيق مادام قد اتصل علم جهة التحقيق بالواقعة فالشأن في المواد الجزائية مختلف

د. عبدالرحمن الجيران

تماما عن باقي مواد القانون إذ إن التبليغ عن الجرائم واجب والامتناع عن التبليغ مع العلم ممالأة للمتهمين يشكل جريمة ويعاقب فاعله بعقوبة الامتناع عن الشهادة عملا بنص المادة 14 إجراءات جزائية. مثال ذلك: لو قدم شخص بلاغا عن جريمة سرقة نيابة عن شخص ما بموجب سند وكالة مزور ثم ثبت انعدام سند الوكالة بحكم نهائي أدان المبلغ بالتزوير فإن ذلك لن يؤثر على سير التحقيق أو المحاكمة في قضية السرقة اتفاقا بين فقهاء القانون لافتا الى ان ما ذهب إليه يعقوب الصانع غير صحيح وعليه تقديم الدليل.

وذكر الجيران ان سلطة التحقيق تملك أن تضع يدها على مبنى الهيئة المشمع حاليا بالشمع الأحمر لتحرز جميع المستندات والأدلة ذات الصلة بالقضايا المبلغ عنها سابقا ولو وقع تحت يدها عرضا مستندات تدل على جرائمه لم يبلغ عنها فإنها تملك تحريك الدعاوى الجزائية فيها ومباشرة التحقيق مع الأمناء السابقين في الهيئة بصفتهم شهودا وكل ذلك مصدره واجب سلطة التحقيق في ملاحقة الجرائم ومرتكبيها والمرجع في ذلك نصوص قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وليس اجتهادا.

واجاب وزير العدل عن الشق الثاني من السؤال الذي وجهه النائب عبد الرحمن الجيران عن عدد القضايا التي أحيلت الى الهيئة العامة لمكافحة الفساد قال الصانع: لما كانت المحكمة الدستورية قد قضت في حكمها الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2015 في الطعن المباشر رقم 24 لسنة 2015 دستوري والمنشور بالكويت اليوم فيعدد 1268 للسنة الثانية والستين بتاريخ 2015/12/27 بعدم دستورية المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وكان من المقرر وفق النص من الفقرة الأخيرة من المادة 173 من الدستور الكويتي والمادة السادسة من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية أنه اذا قضي بعدم دستورية قانون او لائحة فإنه يعتبر كأن لم يكن ومن ثم فإنه يعتبر كأن لم يكن.

وأضاف من ثم فإنه يترتب على القضاء بعدم دستورية قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية اعتبار هذا القانون كأن لم يكن وزواله هو والهيئة المشكلة بموجب ما اتخذته من إجراءات وبالتالي فإن الشق الثاني من السؤال يصبح لا محل له.

ومن جهة اخرى قدم الجيران اقتراحا برغبة طالب فيه أن تقوم الجهات المختصة بنقل كافة معسكرات الجيش والثكنات العسكرية والمنشآت الحربية من كليات ومراكز التدريب وغيرها التابعة للجيش أو قوة الشرطة أو الحرس الوطني من مواقعها الحالية إلى مواقع بعيدة عن المناطق السكنية وفي أطراف البلاد مع الإبقاء فقط على مكاتبها الإدارية.

وقال في نص الاقتراح: حيث إن المعمول به في معظم أقطار العالم إبقاء المنشآت العسكرية وثكنات الجنود بعيدا عن المناطق المدنية وحرصا على سلامة المواطنين وحفاظا على الأسرار العسكرية وصيانة لأمن البلاد.

دشتي يقترح تعديل قانون إنشاء هيئة أسواق المال

قدم النائب د.عبدالحميد دشتي اقتراحا بقانون في شأن تعديل المادة (33) فقرة (3) من القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية

وجاء في نص الاقتراح:

مادة أولى: يعدل نص المادة (33) فقرة (3) من القانون لتصبح كالتالي: نسبة خمسين في المائة 50 % من الأسهم) تخصص بالتساوي لجميع المواطنين ممن يحملون الجنسية الكويتية وقت صدور هذا القانون والثابتة أسماؤهم بالهيئة العامة للمعلومات المدنية على أن يتم تسديد قيمة تلك الأسهم من الاحتياطي العام للدولة كمنحة من قبلها شريطة أن لا يتم التصرف فيها من ملاكها لمدة عشر سنوات كاملة تبدأ من تاريخ تملكهم لتلك الأسهم مع أحقيتهم فقط خلال تلك المدة من تسلم عوائد تلك الأسهم وأرباحه.

مادة ثانية: يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يعارض أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة رابعة : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

ومن حيث إن النص في المادة 152 من الدستور من أن كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة

د. عبدالحميد دشتي

الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون لزمن محدود وان تكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة وما نصت عليه المادة 153 من الدستور من أن كل احتكار لا يمنح إلا بقانون والى زمن محدود وكانت الثروات الطبيعية في البلاد تعد من الملكيات العامة والتي يتملك فيها المواطنون تلك الحقوق بالتساوي بينهم وإعمالا لتلك المبادئ وتماشيا مع نصوص المواد 17 و 20 و 21 من الدستور والتي جاءت جميعها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء المعيشي للمواطنين بما يناسب موارد الدولة وثرواتها الطبيعية وحيث أن تلك الشركات هي شركات تنموية لها علاقة بالثروات وجميعها ملك الأمة فكان يقتضى إجراء ذلك التعديل .

العمر: ما عدد الحاصلين على الجنسية وفق المادة الأولى خلال السنوات العشر الماضية

وجه النائب جمال العمر سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد قال فيه: نمى الى علمي ان مجلس الوزراء قرر خلال السنوات العشر الماضية منح الجنسية الكويتية استنادا إلى المادة الاولى من قانون الجنسية رقم 15 لسنة 1959 رغم عدم توافر شرط هذه المادة في حقهم أو في حق آبائهم أي الاقامة المستمرة في الكويت من عام 1920.

وطالب إفادته بالآتي: عدد هؤلاء الاشخاص والجنسية السابقة لكل منهم قبل منحهم الجنسية السابقة بقرار من مجلس الوزراء وتاريخ ميلاد كل منهم والأساس القانوني

جمال العمر

لمنح كل منهم الجنسية الكويتية مع تزويده بصور من القرارات الصادرة في هذا الشأن.

الحويلة يقترح إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي لكل مدرسة

قدم النائب د. محمد الحويلة إقتراحا قال فيه: يعتبر التعليم أساس نهضة الأمم وسر تقدمها فضرورة العمل على مواكبة مستجدات العصر والعمل على تطوير التعليم بما يلبي احتياجات المرحلة التي نمر بها وقد تزايد الاهتمام بالتعليم الالكتروني فى السنوات الأخيرة بجميع وسائله لفتح أفاق جديدة للمتعلمين وقد أدى استخدام شبكة الويب في التعليم إلى إيجاد نظرة جديدة فلم يعد التعليم قاصرا على ما يتم داخل حجرة الدراسة تحت إشراف المعلمين وإنما وفرت شبكة الانترنت فرص التعلم في أي مكان خارج المدرسة بحيث يجد المتعلمون محتوى التعلم الذي يناسبهم مع استخدام عروض الوسائل المتعددة التي تزيد من فعالية عملية التعلم وعند اتصال المدرسة بشبكة الإنترنت يمكن تقديم أنشطة متنوعة وهذا من خلال إنشاء موقع الكتروني للمدرسة.

وأضاف: لذا فان إنشاء موقع إنترنت تفاعلي متكامل للتواصل بين البيت والمدرسة يقوم على أساس تحقيق أقصى استفادة من التقنية لتوفير الوقت والجهد لجميع الأطراف الثلاثة (المدرسة – أولياء الأمور – الطلاب) وبشكل فعال وعصري ويقوم بنسبة كبيرة من مهام الإدارة المدرسية وتكون المدرسة مفتوحة أمام الطلاب 24 ساعة في اليوم ويحقق فوائد تربوية للطلاب بشكل مباشر وغير مباشر ويتم إنشاء الموقع الإلكتروني على أسس فنية وتربوية عالية المستوى يمكن من خلاله للمعلمين أن يتواصلوا مع الطالب وولي أمره تربويا وتعليميا حيث يتيح النظام للمعلم إضافة مواد تعليمية في مادته ويتيح للمعلم أيضا أن يكتب ملاحظاته على الطالب ليطلع عليها ولي أمره.

وجاء في نص الاقتراح:

- إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي لكل مدرسة بحيث يتسنى لكل طالب الرجوع إلى الموقع الخاص بالمدرسة والاستفادة مما يتضمنه الموقع من أسئلة ومراجعة واختبارات سابقة ومواعيد الاختبارات وكل ما يتعلق بأنشطة المدرسة ولوائحها وأنظمتها ويكون قناة للتواصل بين عناصر ومكونات العملية التعليمية.

د. محمد الحويلة

- يتم تخزين كافة المناهج التعليمية علية بصورة حديثة ومتطورة مع استخدام خدمات الوسائط المتعددة لإيضاح الدروس هذا بالموازاة مع المدرسة العادية التي تنظم ذلك وتوفر بالإضافة له الحصص البعيدة عن الإلكترونيات كحصص الفنون والرياضة والأنشطة الأخرى مع إمكانية الدراسة في البيت من خلال هذا الموقع ومتابعتها مع الطالب وأولياء الأمور.

- يجب أن يكون الموقع مزود بنظام حماية لتحديد الفئات المستفيدة منه و لهذه المواقع فوائد منها:

- التعلم عن بعد وذلك من خلال الاستفادة من المحاضرات و الدروس التي ينشرها الأساتذة على الموقع.
- نقل المعلومات بسرعة وسهولة تحديثها و تطويرها.
- إمكانية الدخول إلى المكتبات العالمية والاستفادة من كتبها.
- تشجيع الطلاب على البحث و الدراسة وخاصة أنهم يستخدمون آخر تقنيات العصر الحديثة.
- يستطيع الطالب الدراسة بحرية في الوقت والمكان اللذين يختارهما.
- يمكن من خلاله للمعلمين أن يتواصلوا مع الطالب وولي أمره تربويا وتعليميا حيث يتيح النظام للمعلم إضافة مواد تعليمية في مادته ويتيح للمعلم أيضا أن يكتب ملاحظاته على الطالب ليطلع عليها ولي أمره وكذلك ولي الأمر يمكنه وضع الملاحظات والتواصل مع المعلمين تربويا وعلميا.

أبل: ما الضمانات لتسديد القروض الإسكانية؟

قدم النائب د.خليل أبل سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل قال فيه: هناك حالات قانونية تتعلق بموضوع القروض الإسكانية وتطرح تساؤلات حول كيفية تعامل بنك الائتمان معها ومعالجتها.

وطالب إفادته وتزويده بما يلي:

-ما هي الضمانات التي يتخذها بنك الائتمان لضمان حصوله على قيمة القرض وتسديده في المواعيد المحددة للسداد؟

- في حال وفاة المقترض كيف يتعامل بنك الائتمان مع ورثة المتوفى المقترض في حالات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (إذا كان الورثة قصرا أو في حال كانوا بالغين أو في حال وجود أرملة غير كويتية دون أولاد أو أرملة غير كويتية ومعها أولادها الكويتيون من القصر أو في حال وجود أرملتين واحدة كويتية والأخرى غير كويتية سواء كانت تحمل جنسية بلد آخر من دول مجلس التعاون الخليجي أو من غيرها أو من دون جنسية... إلخ) على أن يتضمن ذلك توضيح كل حالة من الحالات التي يكون عليها الورثة كل على حدة ممن ذكر على سبيل المثال ومن الأمثلة الأخرى غير المذكورة والواقعة فعليا أو المتوقع حدوثها في التعامل مع ورثة المقترض المتوفى وسواء كان للمقترض راتب قبل وفاته أو معاش تقاعدي أو في حال لم يعد للورثة معاش من المتوفى المقترض لأي سبب كان وذلك لتوضيح كيفية ضمان بنك الائتمان من تحصيل باقي قيمة القرض وكذلك لتمكين الورثة من الانتفاع من البيت الحكومي.

- ما الإجراءات المتبعة لوصول العلم إلى بنك الائتمان بأن المقترض قد توفي؟ وهل هناك تنسيق مع الجهات المعنية بالدولة بهذا الأمر؟

د خليل أبل

-هل هناك حالات تم سحب البيت الحكومي من المقترض أو من ورثته غير حالات سحب الجنسية؟ يرجى ذكرها إن وجدت مع التسبيب.

-ما الإجراء القانوني في حال لم يتمكن المقترض من تسديد أقساط القرض لشهر أو أكثر؟ وهل توجد فترة سماح؟ وما الإجراء في حال انقطاع الراتب الشهري للمقترض كما لو سجن أو أنهيت خدماته لأي سبب كان ولم يعد له دخل من راتب أو من معاش تقاعدي وسواء كان المتبقي من القرض مبلغا أكثر من نصف قيمة القرض أو متبق في ذمته أقل من ربع قيمة القرض وليس له ممتلكات عينية أو شخصية غير السكن الحكومي؟

- ما فئات المقترضين الذين يحق للدولة إسقاط باقي القروض عنهم – إن وجد مع ذكر السند القانوني؟

-هل يوجد سند قانوني يسمح للمقترض إذا ما سدد باقي قيمة القرض دفعة واحدة بالكامل بإسقاط نسبة من قيمة القرض؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فكيف يتم احتساب النسبة وذلك بالتفصيل مع الدليل المحاسبي والقانوني.

التميمي يطالب بالاستعجال في منح المتقاعدين قرضا حسنا

دفع مراقب مجلس الأمة النائب: عبدالله التميمي مجددا باقتراحه بقانون لمنح المتقاعدين قرضا حسنا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك بعد تعزيز الاقتراح بتوقيع أربعة نواب وهم كامل العوضي ود يوسف الزلزلة وعسكر العنزي وأحمد لاري وذلك لاعطائه صفة الاستعجال وإقراره خلال الدور الحالي.

يذكر ان الاقتراح بقانون المقدم من النائب عبدالله التميمي يقضي بمنح المتقاعدين قرضا بلا فوائد من التأمينات بحد أقصى 40 مرة ضعف الراتب وبقسط شهري لايتجاوز 15 % من إجمالي الراتب التقاعدي ويتم إسقاط المتبقي منه في حال وفاة المتقاعد ويشمل جميع الذين يتم منحهم رواتب تقاعدية بالتأمينات بلا استثناء ولايشترط سداد ماتم بيعه سابقا من رواتب المتقاعدين.

عبدالله التميمي

المعيوف يسأل عن المخالفات المالية في وزارتي العدل والأوقاف

وجه النائب عبدالله المعيوف سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد العبدالله قال فيه: نظرا لوجود مخالفات ادارية تخص التوظيف والتعيين والاستعانة بخدمات وتعيين مستشارين في وزارتي العدل والاوقاف والشؤون الإسلامية والجهات الاخرى التابعة لهما يرجى تزويدي بالآتي:

ما المخالفات التي رصدها مراقب التوظيف في تلك الجهات المذكورة اعلاه من تعيينات على بند المكافآت والاستعانة بخدمات وتعيين مستشارين تمت خارج نطاق ديوان الخدمة المدنية؟

ارجو تزويدي بكشوف رسمية عن من تعيينهم وفق ما ذكر اعلاه وتخصص كل منهم ورقمه المدني وشهادته العلمية.

ما الإجراءات التي اتخذتموها تجاه هذه المخالفات؟ يرجى تزويدي بجميع المراسلات التي تمت بينكم وبين هذه الجهات المذكورة في هذا السؤال؟

كما قدم المعيوف سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح وقال في نص السؤال: هناك العديد من المخالفات المالية في وزارتي العدل ووزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية وعليه ارجو تزويدي وافادتي بالآتي:

- ما حجم المخالفات المالية وفي أي من الوزارات او الجهات المذكورة؟
- هل هناك ملاحظات مالية تخص مكتب الوزير في كلتا الوزارتين والجهات التابعة لها؟
- يرجى تزويدي بكشف مفصل عن المخالفات المالية والمخاطبات التي تمت بين المراقب المالي وتلك الجهات والردود بشكل مفصل.
- يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تقارير المراقب المالي عن الجهات المذكورة حول المخالفات.

عبدالله المعيوف

أكد لبرنامج «هاش تاغ» أهمية دور الهيئة في تجفيف منابع الفساد المالي

الفيلي: إقرار قانون مكافحة الفساد خطوة تاريخية للسلطتين

ناقش برنامج «هاش تاغ» بتلفزيون المجلس قانون هيئة مكافحة الفساد بمشاركة استاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت د. محمد الفيلي وأمين عام هيئة مكافحة الفساد المبطلة بحكم الدستورية أحمد الرميحي حيث تناولا بالتحليل ما تضمنه القانون الجديد الذي أقره مجلس الأمة مؤخرا واستعدادات الهيئة لبدء أعمالها من جديد.

د. محمد الفيلي

احمد الرميحي

فمن جهته اعتبر د. محمد الفيلي أن إقرار القانون الجديد لهيئة مكافحة الفساد لحظة تاريخية تحسب لمجلس الأمة والحكومة وأن إبطال المحكمة الدستورية لمرسوم القانون الأول للهيئة أتاح الفرصة للسلطتين لتلافي بعض السلبيات وتعديل بعض البنود المستحقة فيه.

ونفى الفيلي أن يكون تعدد الأجهزة الرقابية في الدولة عائقا لعملها أو أن يؤدي إلى تداخل الاختصاصات فيما بينها مؤكدا ان لكل منها دورا محددا تقوم به وأنه من الممكن تحقيق أكبر قدر من التكامل بينها من أجل تضييق الخناق على الفساد وتجفيف منابعه.

وتابع أن إقرار الكويت لهيئة مكافحة الفساد ينسجم مع الاتفاقيات الدولية بشأن جهود الدول لمكافحة الفساد المالي والإداري وقال مفصلا: هناك اتفاقية دولية في إطار الأمم المتحدة من خلال اللجنة الخاصة بتشجيع التعاون التجاري والاقتصادي بين دول العالم حيث ارتأت تلك اللجنة أن انتشار الفساد المالي والإداري في أي دولة يؤثر بصورة مباشرة على التنمية في تلك الدولة وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان أن توجد في كل دول العالم هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وأجهزة للمراجعة والمراقبة المالية.

وأوضح الفيلي أن الفساد له صور عديدة ولا ينصب فقط على الجانب المالي المباشر الناتج عن تضخم الثروة من دون مبرر فحسب وإنما يشمل استغلال المنصب للتربح واستغلال العلاقات لتمرير المعاملات على حساب الآخر صورة أخرى من صور الفساد إضافة إلى تحريك القرار الاقتصادي لتحقيق منفعة شخصية وهو من أكبر صور الفساد ومن ذلك يتضح لنا أن وجود أكثر من جهاز رقابي ليس بالأمر السلبي إن تم التكامل بينها لإحكام قبضة الرقابة على جميع أشكال الفساد.

كما أشار إلى أنه من جانب آخر لا يعني كثرة الأجهزة الرقابية عدم وجود فساد فكما أنها أداة فاعلة إذا احسن استخدامها سيكون وجودها شكليا إذا لم يتم التعامل معها بالمهنية والحرفية المطلوبة في القائمين عليها والعاملين بها معربا عن اعتقاده أن هناك عنصرا مهما يزيد من فاعلية تلك الأجهزة وهو تعاون المواطن معها ومن دون وجود هذا التعاون لن تثمر جهودها النتيجة المطلوبة.

وعن تأثير تبعية هيئة مكافحة الفساد للحكومة على مبدأ شفافية عملها أوضح الفيلي أنه لا توجد استقلالية لجهات تنفيذية في الدولة بعيدا عن الحكومة حيث تمارس تلك الأجهزة استقلاليتها تحت المظلة الحكومية أما الحديث عن الاستقلال الدستوري لأجهزة الدولة فهو لا يتوافر إلا للسلطات الثلاث المعروفة وبناء عليه لا يجوز إنشاء هيئة لا يوجد بينها وبين الحكومة علاقة أو رابط فلابد أن تكون تحت إشراف حكومي حتى يكون هناك من يمكن مساءلته عنها.

واعتبر الفيلي أن القانون الجديد نجح في تقديم درجة معقولة من الموازنة بين الإشراف الحكومي على الهيئة واستقلاليتها بما يضمن قيامها بدورها بنزاهة وشفافية وأعاد التأكيد أن القاعدة القانونية العامة تقضي بعدم وجود إشكالية في تبعية الهيئة للحكومة شريطة ألا تتعدى مسألة الإشراف.

وأكد الفيلي أنه بناء على ما سبق عرضه في تلك النقطة فإن وزير العدل ليس رئيسا للهيئة المحدد لمسارها بل إنه يحق للهيئة ممارسة رقابتها على وزير العدل وغيره من المسؤولين.

تطور إيجابي

ومن جانب آخر أكد الفيلي أن القانون الجديد قدم تطورا ايجابيا بتحديد ما يقوم المبلغ بتقديمه بأنه بلاغ وليس شكوى معتبرا أن ذلك يحدد بداية المسار الصحيح للقضية المبلغ عنها مشددا على ان اللائحة التنفيذية للقانون يجب أن تتضمن تفصيلا أكبر وأكثر وضوحا للحماية التي يحظى بها المبلغ لأنه في بعض القضايا الضخمة يحتاج إلى ضمانات كبيرة تتعلق بحماية حياته ومستقبله الوظيفي والعودة على المبلغ نفسه بالشكوى القضائية ضده.

وطالب الهيئة في هذا الصدد بضرورة الاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها خلال المرحلة التنفيذية التي سبقت إبطال المحكمة الدستورية للقانون الأول مشيدا في هذا الصدد بتوجه الإبقاء على جميع الموظفين والأفراد للاستفادة من خبراتهم بدلا من البدء من الصفر مرة أخرى.

وذكر الفيلي أن الهيئة غير معنية بسد الفراغ التشريعي الذي تحدث عنه القضاء في قضية الإيداعات المليونية لتعلقه بوصف الفعل نفسه من حيث التجريم وعدمه فعند حصول سياسي على مال من سياسي آخر مع وجود علاقة سياسية بينهم هل هو بحد ذاته جريمة أم لا وهذا هو ما يتعلق بالفراغ التشريعي المقصود غير انه أشار إلى أن هيئة مكافحة الفساد يمكنها معالجة تلك القضية صورة غير مباشرة من خلال تجفيف المنابع ومعالجة قضية الكسب السياسي غير المشروع بوضع سقف لقيمة الهدايا التي يمكن للسياسي قبولها وسبل صرفها.

وفيما يتعلق بإجراءات استدعاء نواب مجلس الأمة للشهادة وهل تحتاج إلى رفع الحصانة قال الفيلي إنه وبالرغم من أن الاستدعاء للشهادة ليس إجراء جزائيا في مواجهة عضو مجلس الأمة غير أن إمكانية تحول مجرى التحقيق من شهادة إلى اتهام وهو يتطلب موافقة المجلس على رفع الحصانة عن النائب لقيامه بالشهادة في تلك القضايا.

حكم الدستورية

وبدوره قال أمين عام هيئة مكافحة الفساد المبطلة بحكم الدستورية أحمد الرميحي إن التعديلات التي أقرها المجلس على قانون هيئة مكافحة الفساد المبطل غير جوهرية حيث تم إضافة بعض المواد تضمنت تعديلا على اختصاص الهيئة فيما يتعلق بتواصلها مع المنظمات الدولية مباشرة حيث نص القانون الجديد على التنسيق مع وزارة الخارجية وأن يتم ذلك التواصل عن طريقها علاوة على بعض التعديلات الطفيفة الأخرى المتعلقة بعمل الهيئة.

وأكد الرميحي امتثال جميع العاملين في الهيئة لحكم الدستورية فور صدور الحكم احتراما للأحكام القضائية باعتبارها عنوان الحقيقة مشيرا إلى ان العاملين في الهيئة قاموا بمجهودات كبيرة لإرساء القواعد العامة واختصاصات أقسامها المختلفة مؤكدا أن هناك توجها كبيرا للبناء على ما تم بناؤه في هذا الجانب.

وفيما يتعلق بالسبل المتاحة أمام من يريد التبليغ عن قضية فساد قال الرميحي إن المبلغ امام خيارين إما باللجوء إلى النيابة مباشرة أو تقديم بلاغ للهيئة مشيرا إلى أن الضمانات القانونية لحماية المبلغ أمام الهيئة تشجع المواطن والمقيم على التقدم ببلاغه إلى الهيئة وما يمتلكه من مستندات مشيرا إلى ان الهيئة استقبلت قبل إبطالها 120 بلاغا وتم تحويل اثنين منها إلى النيابة العامة علاوة على تحويل المتأخرين عن تقديم الذمة المالية.

ولفت الرميحي في هذا الصدد إلى أن الهيئة ستبدأ من جديد في هذا الجانب لأن إبطال الهيئة يترتب عليه إبطال جميع أعمالها السابقة مؤكدا أن الهيئة خلال تلك الفترة أدت عملها بحيادية تامة وأنها لم تشهد تدخلا حكوميا في عملها من قبل 3 وزراء للعدل تعاقبوا على الوزارة خلال تلك الفترة.

وفيما يتعلق بحماية المبلغ أشار الرميحي إلى وجود ثلاثة مستويات للحماية تتعلق بالحماية الشخصية والإدارية والقانونية وتشمل حجب شخصية المبلغ وتغيير سكنه وفرض حراسة عليه علاوة على تحصينه من أي إجراءات قضائية تتخذ ضده.

لا إشكالية في تبعية الهيئة للحكومة وهي مسألة إشرافية

وزير العدل لا يقرر سياسة الهيئة وهي تملك وظيفة رقابية على الجميع

استدعاء النواب للشهادة أمام الهيئة يستوجب رفع الحصانة

الرميحي: لم نرصد تدخلا حكوميا في عمل الهيئة خلال الفترة المبطلة

حماية المبلغ تتضمن توفير حماية شخصية وإدارية وقانونية

التقاعس عن تقديم إقرار الذمة المالية يترتب عليه عقوبات جنائية

الأسئلة البرلمانية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الأسئلة البرلمانية منذ الحياة النيابية وعلى مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين ان عدد الاسئلة 22994 سؤالا تمت الإجابة عن 17485 بنسبة 76 % والدستور تنشر تباعا على حلقات عدد الأسئلة وتصنيفها والاجوبة في الفصول التشريعية.

الفصل التشريعي الثامن: 2319 سؤالا

نتناول في هذه الحلقة الرابعة أسئلة النواب والأجوبة في الفصول التشريعية الثامن والتاسع والعاشر وتبين أن اسئلة الفصل الثامن بلغت 2319 سؤالا مقدمة من 52 نائبا وقد رد الوزراء على 1304 أسئلة منها بمعدل 56,2 % فيما بلغت اسئلة الفصل التاسع 3010 اسئلة مقدمة من 53 نائبا وقد رد الوزراء على 2042 سؤالا منها بمعدل 67,8 % فيما بلغت اسئلة الفصل العاشر 2995 سؤالا مقدمة من 50 نائبا وقد رد الوزراء على 2412 سؤالا منها بمعدل 80,5 %.

صاحب السمو الأمير متقدما صفوف الحكومة في الفصل الثامن

بلغ إجمالي الأسئلة في الفصل التشريعي الثامن لمجلس الأمة 2319 سؤالا فيما رد الوزراء على 1304 أسئلة منها معدل 56.2 % من إجمالي الأسئلة وقد شارك في تقديم الأسئلة 52 نائبا وقد تصدر قائمة النواب من حيث توجيه الأسئلة النائب حسن جوهر بـ 223 سؤالا فالنائب أحمد باقر فالنائب فهد الخنة بـ 159 سؤالا فالنائب وليد الجري بـ 141 سؤالا فالنائب مسلم البراك بـ 135 سؤالا وكان أقل النواب توجيها للأسئلة النواب عادل الصرعاوي وراشد الهبيدة ومرزوق الغانم بسؤال واحد لكل منهم ثم النواب خلف دميثير وعبدالله الهاجري ومحمد الوزان بسؤالين لكل منهم ثم النائبان

التتمة ص09

حسن جوهر تصدر القائمة بـ 223 سؤالا

النواب ركزوا على وزارات الدولة والمالية والتربية والتعليم والصحة

الإعلام أكثر الوزارات ردا على الأسئلة بمعدل 70.7 %

1015 سؤالا لم يرد عليها بمعدل 43.8 %

رئيس الوزراء تلقى 3 أسئلة أجاب عن سؤال واحد منها

52 نائبا قدموا أسئلة الفصل الثامن

الوزان والهاجري قدما سؤالين لكل منهما

- **المدة الفعلية للفصل الثامن: 924 يوما**
- **إجمالي الأسئلة: 2319 سؤالا**
- **إجمالي الأجوبة: 1304 أجوبة**
- **معدل الرد: 56.2 %**
- **متوسط توجيه الأسئلة: 2.5 سؤال يوميا**

إجمالي أسئلة النواب في الفصل التشريعي الثامن

م	النائب	عدد الأسئلة
1	ابراهيم الميلم	4
2	أحمد السعدون	67
3	أحمد المليفي	16
4	أحمد النصار	29
5	أحمد باقر	178
6	بدر الجيعان	27
7	جاسر الراجحي	16
8	جاسم المضف	11
9	جاسم الخرافي	10
10	جمعان العازمي	13
11	حسن جوهر	223
12	حسين الدوسري	66
13	حسين القلاف	88
14	حمود الرقبة	17
15	خالد العدوة	55
16	خلف دميثير	2
17	راشد الهبيدة	1
18	سامي المنيس	53
19	سعود القفيدي	5
20	صلاح خورشيد	31
21	طلال السعيد	26
22	طلال العيار	9
23	عادل الصرعاوي	1
24	عايض علوش المطيري	17
25	عباس الخضاري	46
26	عبدالسلام العصيمي	15
27	عبدالعزيز المطوع	31
28	عبدالعزيز العدساني	65
29	عبدالله راشد الهاجري	2
30	عبدالله النيباري	70
31	عبدالمحسن المدعج	46
32	عبدالوهاب الهارون	12
33	عدنان عبدالصمد	77
34	علي عبدالله السعيد	43
35	غنام الجمهور	31
36	فهد الميع	4
37	فهد الخنة	159
38	مبارك الخرينج	119
39	مبارك الدويلة	30
40	محمد الوزان	2
41	محمد العليم	35
42	محمد العازمي	23
43	مرزوق الغانم	1
44	مرزوق الحبيني	23
45	مسلم البراك	135
46	مشاري العصيمي	33
47	مفرج المطيري	79
48	منيزل جاسر العنزي	10
49	ناصر الصانع	27
50	هادي الحويلة	11
51	وليد الجري	141
52	وليد الطبطبائي	84
	الإجمالي	2319

الأسئلة البرلمانية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الأسئلة البرلمانية منذ الحياة النيابية وعلى مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين ان عدد الاسئلة 22994 سؤالا تمت الإجابة عن 17485 بنسبة 76 % والدستور تنشر تباعا على حلقات عدد الأسئلة وتصنيفها والاجوبة في الفصول التشريعية.

و1304 أجوبة في 924 يوما

معدل الرد على الأسئلة

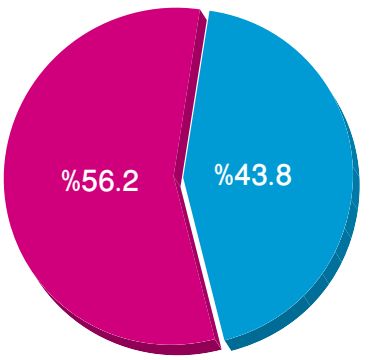

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	إجمالي الأسئلة
العدد	1304	1015	2319
المعدل	% 56,2	% 43,8	% 100

الأسئلة موزعة على أدوار الانعقاد

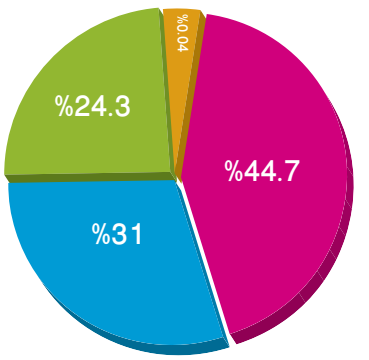

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الإجمالي
العدد	1036	718	564	1	2319
المعدل	% 44.7	% 31	% 24.3	% 0.04	% 100

تصنيف الأسئلة

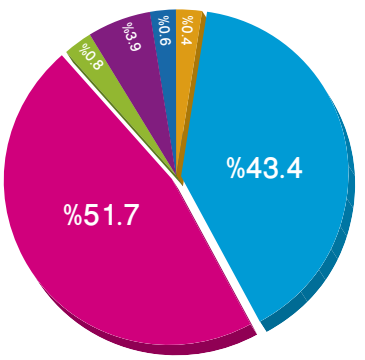

تصنيف الأسئلة	الجواب	اعتذر عن عدم الرد	المرفقات لدى الأمانة	عدم اختصاص	طلب تمديد	لم يتم الرد	إجمالي
العدد	1198	2	91	13	9	1006	2319
المعدل	% 51,7	% 0,8	% 3,9	% 0,6	% 0,4	% 43,4	% 100

تتمة المنشور ص08

إبراهيم الميلم وفهد الميع بأربعة أسئلة لكل منهما.

وكانت أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بـ 253 سؤالا فالمالية بـ 237 سؤالا فالتربية والتعليم بـ 216 سؤالا فالصحة بـ 196 سؤالا وكان الأقل تلقيا للأسئلة رئيس الوزراء بعدد 3 اسئلة ثم وزارة شؤون مجلس الأمة بـ 4 أسئلة فالأوقاف بـ 41 سؤالا.

أما معدل الإجابة على الأسئلة فقد تصدرتها وزارة الإعلام بـ 70.7% ثم الأشغال بـ 70.1% ثم التخطيط والتنمية بـ 69% ثم الشؤون بـ 66.1% وتوضح الجداول والرسوم البيانية عدد أسئلة النواب في الفصل الثامن وعدد الأسئلة التي تلقتها كل وزارة ونسبة الإجابة وتصنيف الإجابات.

تصنيف الأسئلة التي تلقاها الوزراء

الردود / الوزراء	اجمالي الأسئلة	ردود الوزراء: الأجوبة	اعتذر عن عدم الرد	المرفقات لدى الأمانة العامة	عدم اختصاص	المجموع	لم يتم الرد: طلب تمديد	لم يصل الرد حتى حينه	المعدل
الخارجية	47	26	-	3	-	29	-	18	% 61.7
الدفاع	77	35	-	4	1	40	2	35	% 51.9
الداخلية	167	57	-	32	1	90	2	75	% 53.9
الدولة	253	123	1	-	7	131	-	122	% 51.8
الإعلام	133	87	-	7	-	94	-	39	% 70.7
المالية	337	171	1	30	2	204	2	131	% 60.6
الأشغال	97	66	-	2	-	68	-	29	% 70.1
الصحة	196	42	-	6	1	49	-	147	% 25
التربية والتعليم	216	116	-	-	-	116	-	100	% 53.7
التجارة والصناعة	112	66	-	-	-	66	-	46	% 58.9
الإسكان	44	27	-	-	-	27	-	17	% 61.4
الشؤون	109	72	-	-	-	72	-	37	% 66.1
العدل	60	29	-	1	-	30	-	30	% 50
الأوقاف	41	26	-	-	-	26	-	15	% 63.4
المواصلات	91	53	-	1	-	54	1	36	% 59.3
الكهرباء والماء	43	26	-	-	-	26	-	17	% 60.5
شؤون الأمة	4	2	-	-	-	2	-	2	% 50
التخطيط والتنمية	100	68	-	-	1	69	-	31	% 69
النفط	189	105	-	5	-	110	2	77	% 58.2
رئيس الوزراء	3	1	-	-	-	1	-	2	% 33.3
الاجمالي	2319	1198	2	91	13	1304	9	1006	% 56.2

أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة

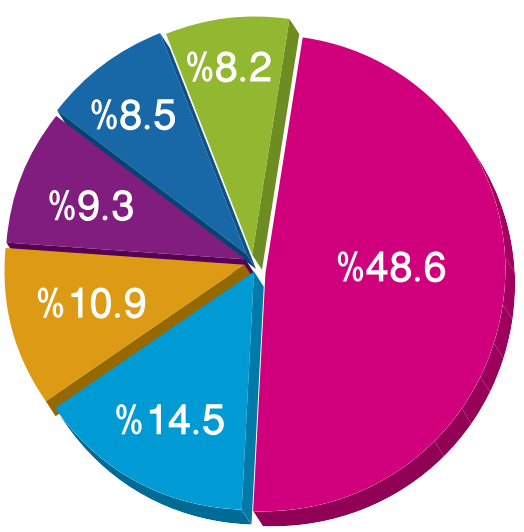

الوزارة	المالية	الدولة	التربية والتعليم	النفط	الداخلية	باقي الوزارات	إجمالي الأسئلة
العدد	337	253	216	196	189	1128	2319
المعدل	% 14,5	% 10,9	% 9,3	% 8,5	% 8,2	% 48,6	% 100

الأسئلة البرلمانية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الأسئلة البرلمانية منذ الحياة النيابية وعلى مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين ان عدد الاسئلة 22994 سؤالا تمت الإجابة عن 17485 بنسبة 76 % والدستور تنشر تباعا على حلقات عدد الأسئلة وتصنيفها والاجوبة في الفصول التشريعية.

الفصل التشريعي التاسع: 3010 أسئلة

معدل الرد على الأسئلة

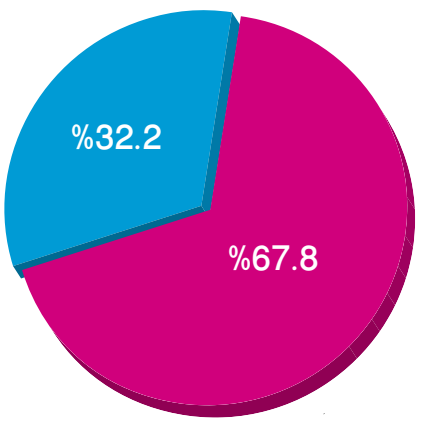

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	إجمالي الأسئلة
العدد	20,42	968	3010
المعدل	% 67,8	% 32,2	% 100

سمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبد الله متوجها للمشاركة في افتتاح الفصل التاسع برفقة رئيس السن سامي المنيس والشيخ ناصر المحمد

البراك وعبدالصمد والسعدون والخرينج أكثر النواب توجيها للأسئلة في التاسع

968 سؤالا لم يرد عليها بمعدل 62.2 %

رئيس الوزراء تلقى 5 أسئلة أجاب عن 40 % منها

المالية أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة بـ 398 سؤالا

الداخلية أكثر الوزارات ردا على الأسئلة بمعدل 82.3 %

53 نائبا قدموا اسئلة الفصل التاسع

بلغ إجمالي الأسئلة في الفصل التشريعي التاسع لمجلس الأمة 3010 أسئلة فيما رد الوزراء على 2042 سؤالا بمعدل 67.8 % وشارك في تقديم الأسئلة 53 نائبا وهذا يرجع لاستقالة بعض النواب وانتخاب نواب جدد وقد تصدر قائمة النواب من حيث توجيه الأسئلة النائب مسلم البراك بـ 236 سؤالا والنائب عدنان عبدالصمد بـ 199 سؤالا والنائب أحمد السعدون بـ 168 سؤالا والنائب مبارك الخرينج بـ 144 سؤالا وكان أقل النواب توجيها للأسئلة النائب خميس طلق عقاب وقدم سؤالا واحدا. والنائب مشعان العازمي 4 أسئلة والنائب محمد البصيري 5 أسئلة.

التتمة ص11

- **المدة الفعلية للفصل التاسع: 1438 يوما**
- **إجمالي الأسئلة: 3010 أسئلة**
- **إجمالي الأجوبة: 2042 جوابا**
- **معدل الرد: 67.8 %**
- **متوسط توجيه الأسئلة: سؤلان يوميا**

إجمالي أسئلة النواب في الفصل التشريعي التاسع

م	النائب	عدد الأسئلة
1	أحمد الدعيج	78
2	أحمد السعدون	168
3	أحمد الربعي	50
4	أحمد الشريعان	98
5	أحمد باقر	92
6	جمال العمر	25
7	حسن جوهر	64
8	حسين القلاف	93
9	حسين مزيد	59
10	حمود ناصر الجبري	10
11	خالد العدوة	37
12	خلف دميثير	7
13	خميس عقاب	64
14	راشد الحجيلان	14
15	سالم الحماد	12
16	سامي المنيس	22
17	سعد طامي	18
18	سعدون حماد	29
19	صالح عاشور	94
20	صالح الفضالة	4
21	صلاح خورشيد	16
22	طلال العيار	15
23	عبدالعزيز المطوع	47
24	عبدالله العرادة	115
25	عبدالله النيباري	124
26	عبدالله الرومي	20
27	عبدالمحسن المدعج	26
28	عبد المحسن جمال	17
29	عبدالوهاب الهارون	45
30	عدنان عبدالصمد	199
31	عيد هذال الرشيدي	7
32	فهد الميع	9
33	فهد الهاجري	74
34	فيصل الشايع	50
35	لافي فهد اللافي	7
36	مبارك الهيفي	10
37	مبارك الخرينج	144
38	مبارك العجمي	49
39	مبارك الدويلة	75
41	محمد الصقر	6
42	محمد الخليفة	52
43	محمد محسن البصيري	95
44	مخلد العازمي	32
45	مرزوق الحبيني	7
46	مسلم البراك	236
47	مشاري العنجري	18
48	مشاري العصيمي	43
49	مشعان العازمي	4
50	ناصر الصانع	138
51	وليد الجري	98
52	وليد الطبطبائي	188
53	وليد العصيمي	6
	الاجمالي	3010

الأسئلة البرلمانية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الأسئلة البرلمانية منذ الحياة النيابية وعلى مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين ان عدد الاسئلة 22994 سؤالا تمت الإجابة عن 17485 بنسبة 76 % والدستور تنشر تباعا على حلقات عدد الأسئلة وتصنيفها والاجوبة في الفصول التشريعية.

و2042 أجوبة في 1438 يوما

الأسئلة موزعة على أدوار الانعقاد

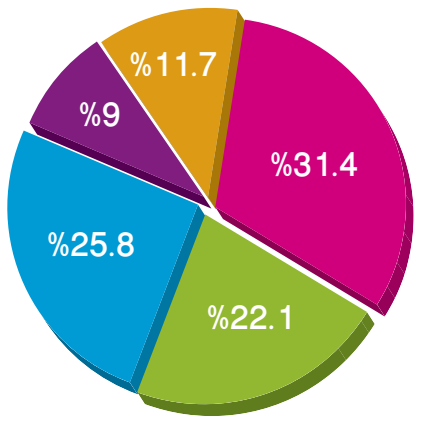

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الإجمالي
العدد	352	944	664	778	272	3010
المعدل	% 11,7	% 31,4	% 22,1	% 25,8	% 9	% 100

تصنيف الأسئلة

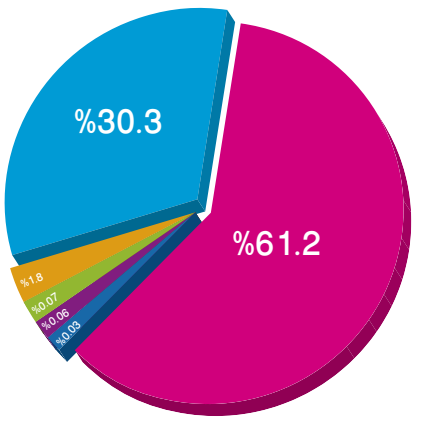

الأسئلة	الجواب	إجابة سرية	المرفقات لدى الأمانة	عدم اختصاص	طلب تمديد	لم يتم الرد	إجمالي
العدد	1842	1	180	19	55	913	3010
المعدل	% 61,2	% 0,03	% 0,6	% 0,07	% 1,8	% 30,3	% 100

أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة

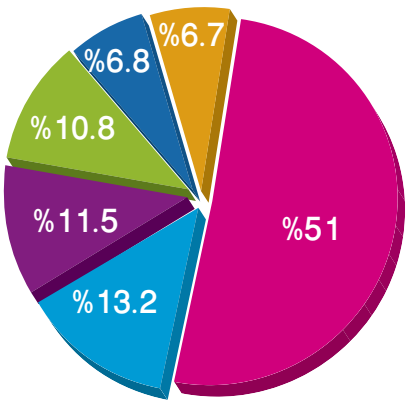

الوزارة	المالية	الدولة	التربية والتعليم	التجارة	الصحة	باقي الوزارات	إجمالي
العدد	398	345	324	205	203	1535	3010
المعدل	13,2%	11,5%	10,8%	6,8%	6,7%	51%	100%

تتمة المنشور ص10

وأكثر الوزارات تلقيا للأسئلة هي المالية بـ 398 سؤالا ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بـ 345 سؤالا ووزارة التربية والتعليم العالي بـ 324 سؤالا والأقل تلقيا للأسئلة رئيس الوزراء بعدد 5 أسئلة ثم وزارة الأوقاف بـ 46 سؤالا.

اما معدل الإجابة عن الأسئلة فقد تصدرتها وزارة الداخلية بنسبة 82.3 % من إجمالي الأسئلة فالتخطيط والتنمية 81 % فالتجارة والصناعة 76.1 % فالعدل بـ 75.2 % .

وتوضح الجداول والرسوم البيانية عدد أسئلة النواب في الفصل التاسع وعدد الأسئلة التي تلقتها كل وزارة ونسبة الإجابة وتصنيف الإجابات.

تصنيف الأسئلة التي تلقاها الوزراء

الردود / الوزراء	اجمالي الأسئلة	ردود الوزراء: الأجوبة	اعتذر عن عدم الرد	المرفقات لدى الأمانة العامة	عدم اختصاص	المجموع	لم يتم الرد: طلب تمديد	لم يتم الرد: لم يصل الرد حتى حينه	المعدل
الخارجية	112	68	-	2	1	71	-	41	% 63.4
الدفاع	83	36	-	12	-	48	-	35	% 57.8
الداخلية	172	68	-	74	-	142	2	28	% 82.3
الإعلام	194	140	-	3	-	143	-	51	% 73.7
الدولة	345	189	-	-	12	201	3	141	% 58.3
المالية	398	223	-	64	1	288	23	87	% 72.4
الأشغال	167	106	-	-	2	108	-	59	% 64.7
الصحة	203	116	-	4	-	120	-	83	% 59.1
التربية والتعليم	324	207	1	-	-	208	3	113	% 64.2
التجارة والصناعة	205	152	-	1	3	156	4	45	% 76.1
الإسكان	38	25	-	-	-	25	4	9	% 65.8
الشؤون	100	63	-	-	-	63	1	36	% 63
العدل	101	76	-	-	-	76	-	25	% 75.2
الأوقاف	46	31	-	1	-	32	-	14	% 69.6
المواصلات	171	106	-	6	-	112	4	55	% 65.5
النفط	144	97	-	6	-	103	2	39	% 71.5
الكهرباء والماء	60	29	-	-	-	29	8	23	% 48.3
التخطيط والتنمية	142	108	-	7	-	115	1	26	% 81
رئيس الوزراء	5	2	-	-	-	2	-	3	% 40
الاجمالي	3010	1842	1	180	19	2042	55	913	% 67.8

معدل رد أسئلة وزارة الإعلام

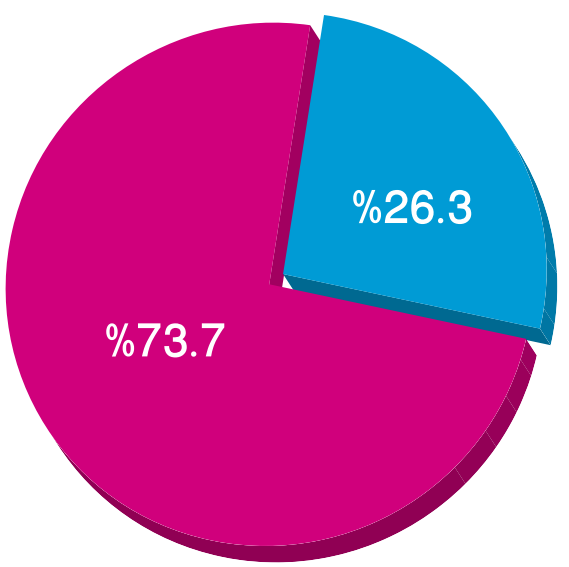

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	الإجمالي
العدد	143	51	194
المعدل	% 73,7	% 26,3	% 100

الأسئلة البرلمانية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الأسئلة البرلمانية منذ الحياة النيابية وعلى مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين ان عدد الاسئلة 22994 سؤالا تمت الإجابة عن 17485 بنسبة 76 % والدستور تنشر تباعا على حلقات عدد الأسئلة وتصنيفها والاجوبة في الفصول التشريعية.

الفصل التشريعي العاشر: 2995 سؤالا

معدل الرد على الأسئلة

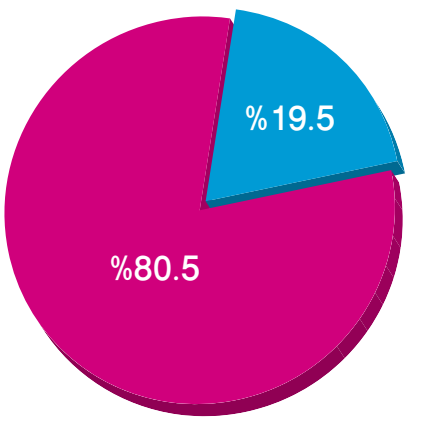

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	إجمالي الأسئلة
العدد	2412	583	2995
المعدل	% 80,5	% 19,5	% 100

لقطة من احدى جلسات مجلس الأمة من الفصل التشريعي العاشر

بلغ إجمالي الأسئلة في الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة 2995 سؤالا رد الوزراء على 2412 سؤالا منها بمعدل 80.5 % وشارك في تقديم الأسئلة 50 نائبا وتصدر قائمة النواب من حيث توجيه الأسئلة النائب فيصل المسلم بـ 302 سؤال والنائب فهد الخنة بـ 213 سؤالا والنائب حسين القلاف بـ 168 سؤالا والنائب وليد الطبطبائي بـ 161 سؤالا وكان أقل النواب توجيها للأسئلة النواب بدر الفارسي وراشد الهبيدة وعبدالله الهاجري ووليد العصيمي ولكل منهم سؤالان.

وكانت أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة هي التربية والتعليم

التتمة ص13

المسلم والخنة والقلاف والطبطبائي أكثر النواب تقديما للأسئلة

رئيس الوزراء تلقى 26 سؤالا أجاب عن 17 منها بمعدل 65.4 %

المالية أكثر الوزارات ردا على الأسئلة بـ 94.2 %

النواب ركزوا على وزارات التربية والتعليم العالي والمالية والصحة

583 سؤالا لم يرد عليها بمعدل 19.5 %

50 نائبا قدموا اسئلة الفصل

- **المدة الفعلية للفصل العاشر: 1032 يوما**
- **إجمالي الأسئلة: 2995 سؤالا**
- **إجمالي الأجوبة: 2412 جوابا**
- **معدل الرد: 80.5 %**
- **متوسط توجيه الأسئلة: 2.9 سؤال يوما**

إجمالي أسئلة النواب في الفصل التشريعي العاشر

م	النائب	عدد الأسئلة
1	أحمد السعدون	64
2	أحمد المليفي	69
3	أحمد باقر	28
4	باسل الراشد	105
5	بدر شيخان الفارسي	2
6	براك النون	21
7	جاسم الكندري	88
8	جمال العمر	39
9	حسن جوهر	97
10	حسين القلاف	168
11	حسين مزيد	43
12	خالد العدوة	41
13	خالف دميثير	22
14	راشد الهبيدة	2
15	سالم الحماد	4
16	صالح عاشور	102
17	صلاح خورشيد	17
18	ضيف الله بورمية	89
19	طلال العيار	23
20	عادل الصرعاوي	43
21	عبدالله راشد الهاجري	2
22	عبدالله عكاش العبدلي	69
23	عبدالله الفحماء	4
24	عبدالله الرومي	18
25	عبدالواحد العوضي	9
26	عبدالوهاب الهارون	26
27	عصام الدبوس	61
28	علي حمود الهاجري	12
29	علي الدقباسي	108
30	علي عبدالله السعيد	8
31	علي الراشد	95
32	عواد برد العنزي	108
33	غانم الميع	7
37	فهد الميع	4
35	فهد الخنة	213
36	فيصل المسلم	302
37	محمد براك المطير	11
38	محمد الصقر	9
39	محمد الفجي	14
40	محمد الخليفة	67
41	محمد محسن البصيري	100
42	مخلد العازمي	29
43	مرزوق الحبيني	8
44	مسلم البراك	137
45	مشاري العنجري	33
46	ناصر الصانع	90
47	وليد الجري	91
48	وليد الطبطبائي	161
49	وليد العصيمي	2
50	يوسف الزلزلة	120
	الإجمالي	2995

الأسئلة البرلمانية في 14 فصلا

أعدت الدستور دراسة إحصائية عن الأسئلة البرلمانية منذ الحياة النيابية وعلى مدار 14 فصلا تشريعيا وتبين ان عدد الاسئلة 22994 سؤالا تمت الإجابة عن 17485 بنسبة 76 % والدستور تنشر تباعا على حلقات عدد الأسئلة وتصنيفها والاجوبة في الفصول التشريعية.

و2412 جوابا في 1032 يوما

الأسئلة موزعة على أدوار الانعقاد

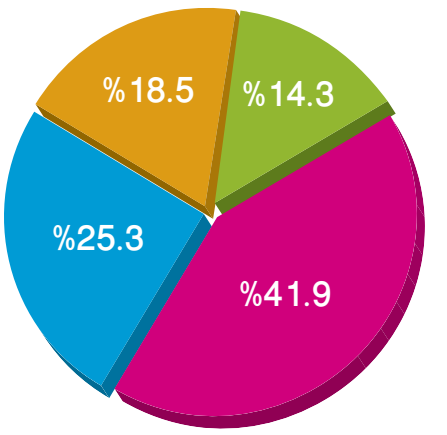

دور الانعقاد	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
العدد	428	1256	758	553	2995
المعدل	% 14,3	% 41,9	% 25,3	% 18,5	% 100

تصنيف الأسئلة

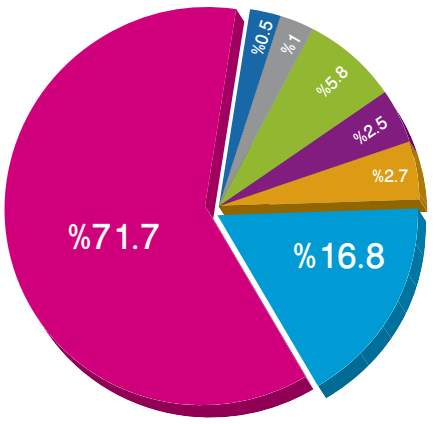

الأسئلة	الجواب	اعتذر عن عدم الرد	إحالة سرية	المرفقات لدى الأمانة	عدم اختصاص	طلب تمديد	لم يتم الرد	إجمالي
العدد	2146	15	2	175	74	81	502	2995
المعدل	% 71.7	% 0.5	% 1	% 5.8	% 2.5	% 7.2	% 16.8	100%

أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة

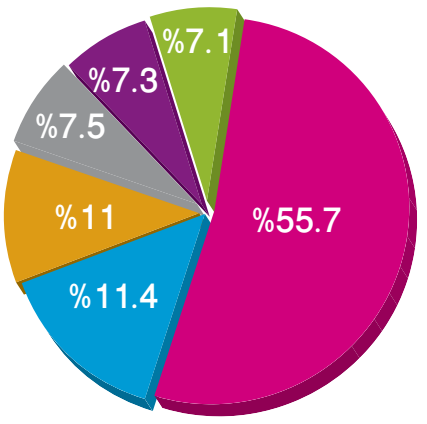

الوزارة	التربية	المالية	الدولة	الصحة	الإعلام	باقي الوزارات	إجمالي
العدد	341	328	225	219	214	1668	2995
المعدل	% 11,4	% 11	% 7,5	% 7,3	% 7,1	% 55,7	% 100

تتمة المنشور ص12

العالي بـ 431 سؤالا ووزارة المالية بـ 328 سؤالا ومجلس الدولة لشؤون مجلس الوزراء بـ 225 سؤالا والصحة 219 سؤالا وكان الأقل تلقيا للأسئلة وزارة شؤون الأمة بعدد 3 أسئلة ثم البلدية بـ 23 سؤالا.

أما معدل الإجابة على الأسئلة فتصدرتها وزارة المالية بنسبة 94.2 % من إجمالي الأسئلة ووزارة الدفاع بنسبة 89 % والتجارة والصناعة بنسبة 86.6 % والاسكان بنسبة 85.3 %.

وتوضح الجداول والرسوم البيانية عدد أسئلة النواب في الفصل العاشر وعدد الأسئلة التي تلقتها كل وزارة ونسبة الإجابة وتصنيف الإجابات.

تصنيف الأسئلة التي تلقاها الوزراء

الردود / الوزراء	اجمالي الأسئلة	ردود الوزراء: الأجوبة	اعتذر عن عدم الرد	إجابة سرية	المرفقات لدى الأمانة	عدم اختصاص	المجموع	لم يتم الرد: طلب تمديد	لم يصل الرد حتى حينه	المعدل
الخارجية	60	43	-	-	4	-	47	-	13	% 78.3
الدفاع	73	42	1	1	19	2	65	-	8	% 89
الداخلية	168	75	-	-	65	-	140	2	26	% 83.3
الدولة	225	138	-	-	2	25	165	-	60	% 73.3
الإعلام	214	171	-	-	6	5	182	1	31	% 85
المالية	328	240	5	-	59	5	309	2	17	% 94.2
التجارة والصناعة	197	161	-	-	1	9	171	4	22	% 86.8
التربية والتعليم	431	348	1	1	2	4	356	19	56	% 82.6
الصحة	219	165	1	-	2	2	170	2	47	% 77.6
الشؤون	177	136	-	-	3	3	142	5	30	% 80.2
الأشغال	139	102	1	-	-	5	108	1	30	% 77.7
البلدية	23	1	-	-	-	-	1	-	22	% 4.3
الإسكان	34	29	-	-	-	-	29	-	5	% 85.3
التخطيط والتنمية	124	97	-	-	1	3	101	9	14	% 81.5
المواصلات	147	93	1	-	3	1	98	12	37	% 66.7
العدل	133	105	-	-	-	2	107	5	21	% 80.5
الأوقاف	92	75	-	-	-	-	75	1	16	% 81.5
الطاقة	182	118	-	-	8	2	128	18	36	% 70.3
شؤون الأمة	3	1	-	-	-	-	1	-	2	% 33.3
رئيس الوزراء	26	6	5	-	-	6	17	-	9	% 65.4
الاجمالي	2995	2146	15	2	175	74	2412	81	505	% 80.5

معدل رد أسئلة وزارة الإعلام

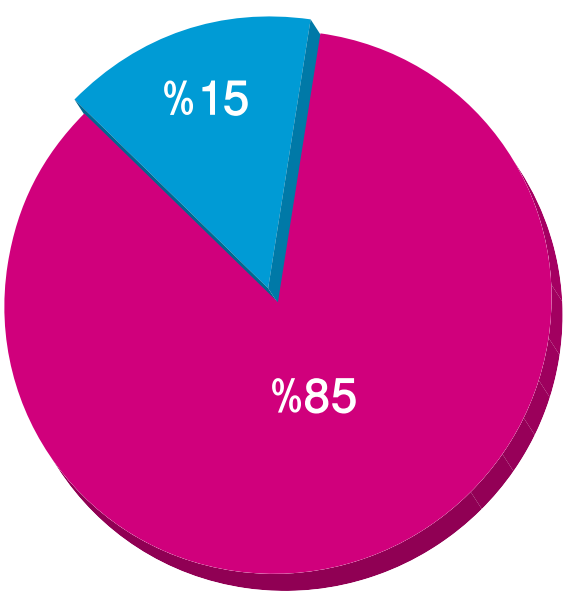

الأسئلة	الجواب	لم يتم الرد	الإجمالي
العدد	182	32	214
المعدل	% 85	% 15	% 100

حملة إعلامية في 12 الجاري للحد من الهدر ومؤتمر وطني اول مارس المقبل

الحمود: ترشيد الإنفاق والحد من الهدر واجب شرعي ومسؤولية وطنية

أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود أن ترشيد الإنفاق والحد من الهدر واجب شرعي ومسؤولية وطنية وان رؤية سمو أمير البلاد تجاه سياسة ترشيد الإنفاق تنطلق من حرص سموه على أهمية المحافظة على موارد الدولة وتوجيهها الوجهة السليمة لضمان استمرار التنمية المستدامة في الدولة وقال الشيخ سلمان أثناء لقائه رئيس لجنة التوعية للحد من الهدر وترشيد الإنفاق المنبثقة عن مجلس الوزراء الوكيل المساعد لشؤون التخطيط الإعلامي والتنمية المعرفية محمد العواش بحضور وكيل الوزارة طارق المزرم وأعضاء اللجنة ان امتثال وزارة الإعلام واللجنة للرغبة الأميرية السامية بترشيد الإنفاق يأتي مستندا إلى وضع آليات قابلة للتنفيذ للحد من الاسراف منوها بتعليمات سمو رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن.

وأضاف أن المؤتمر الوطني لترشيد الإنفاق الذي ستقيمه اللجنة بالتنسيق مع وزارة المالية في الأول من مارس المقبل يأتي ليضع آلية للتحرك في كل المسارات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية للتوعية بأهمية الحد من الهدر ووضع خطط واستراتيجيات عملية لتنفيذ تلك الأولويات انطلاقا من الأجهزة الحكومية مرورا بإشاعة ثقافة الترشيد والحد من الهدر لدى المواطن والمقيم.

وأشاد الشيخ سلمان بالحملة الإعلامية التي تنوي اللجنة القيام بها بالتنسيق مع وزارة الأوقاف في 12 فبراير الجاري والتي تقوم على أساس شرعي وتوعوي للحد من الهدر.

وشدد على كل قطاعات وزارة الإعلام بضرورة تنفيذ برامج إذاعية وتلفزيونية إضافة لوسائل التواصل والإعلام للتوعية بمخاطر مظاهر الاسراف والدعوة إلى ترشيد الإنفاق.

الحمود أثناء لقائه رئيس لجنة التوعية للحد من الهدر وترشيد الإنفاق المنبثقة عن مجلس الوزراء

البلدية: تخصيص ارض المركز الطبي للدفاع قريبا

المنفوحي خلال اجتماع مشترك مع نائب رئيس الأركان بوزارة الدفاع ورئيس العلاقات المحلية بشركة النفط

أكد المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي ان البلدية ستنتهي قريبا من دراستها بشأن الارض المخصصة لوزارة الدفاع لإنشاء المركز الطبي.

وقالت البلدية في بيان صحافي ان اجتماعا مشتركا عقد بمبنى بلدية الكويت للمنفوحي مع نائب رئيس الأركان بوزارة الدفاع الفريق الركن عبدالله النواف ورئيس العلاقات المحلية بشركة نفط الكويت.

ونقل البيان عن المنفوحي قوله ان البلدية بحثت تفعيل التنسيق المشترك بين وزارة الدفاع وشركة نفط الكويت لفك أي تشابك يتعلق باستخدامات الاراضي التي تم تخصيصها وفقا لقرارات سابقة من قبل المجلس البلدي .

وأكد الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الجهتين لتلتقي في اجتماعات أسبوعية لدراسة المواقع البديلة التي تقترحها وزارة الدفاع بعد مراجعتها من قبل قطاع التنظيم في البلدية وأفاد بأن لجنة الخدمات التي تضم وزارات الدولة تعطي الاولوية لدراسة الأراضي المتنازل عنها من بعض الجهات لصالح جهات أخرى قبل دراسة الاراضي التي تحتاج لموافقات مسبقة من الجهات المخصص لها.

الكويت تشهد أول عملية صمام قلب باستخدام المنظار

نجح مستشفى الأمراض الصدرية في اجراء مجموعة عمليات لمعالجة صمام القلب الميترالي باستخدام المنظار لاول مرة في تاريخ جراحة القلب بالكويت.

وقال رئيس قسم جراحة القلب والصدر استشاري جراحة القلب والقلب الصناعي في المستشفى د. طارق العيناتي إنه استطاع من خلال عملياته تغيير المفهوم الكلاسيكي المتبع في أكثر مراكز القلب في العالم.

وأضاف العيناتي أن معظم الجراحين في العالم يجرون هذه العمليات بعمل فتحات كبيرة وسط الصدر بطول 30 سنتيمترا لافتا إلى أنه غير هذا المفهوم من خلال عمل فتحات صغيرة جدا بطول ستة سنتيمترات بجانب الصدر مستخدما المنظار.

وأوضح أن هذه العمليات بالمفهوم الجديد تعد نادرة في الشرق الاوسط والاولى من نوعها في الكويت وذلك لصعوبة اجرائها وحاجتها لخبرات جراحية خاصة.

وذكر أن الفتحة الصغيرة تكون تحت الابط الأيمن عند الرجال وتحت الثدي الايمن عند النساء مبينا انه اصبح بالامكان حاليا تبديل او معالجة الصمام الميترالي.

الشارخ: السياسة الخارجية للكويت منضبطة ومسؤولة

عبدالعزيز الشارخ متحدثا خلال الندوة

وصف مدير معهد (سعود الناصر) الدبلوماسي السفير عبدالعزيز الشارخ السياسة الخارجية للكويت بالسياسة المنضبطة والمسؤولة التي تعي ما يحدث من حولها في الساحة الدولية وتسعى للتفاعل معه.

وقال ان إنشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان هو بلورة لقناعة الحكومة بأهمية حقوق الانسان بما ينسجم مع السياسة الخارجية جاء ذلك في كلمة الشارخ خلال ندوة نظمتها اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة في وزارة الخارجية بعنوان (دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان-إنشاء دولة الكويت للديوان الوطني لحقوق الإنسان) امس في مقر المعهد.

من جهته قال مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة والتنسيق ناصر الصبيح في كلمة ناب عنه فيها نائب رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرامج عمل الحكومة المستشار حسن زمان ان دولة الكويت وفي سياق مراجعتها الدورية الشاملة الاولى قد تقدمت بثمانية تعهدات طوعية من بينها إنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان اذ اعتمد مجلس الامة من منطلق الحرص على الوفاء بتلك التعهدات القانون رقم 76 لسنة 2015 بشأن انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان واعتباره جهازا وطنيا يعنى بحقوق وحريات ودعم الانسان على الصعيدين الوطني والدولي.

الكويت تشارك في منتدى الشباب الخامس بالأمم المتحدة

شاركت الكويت في منتدى الشباب الخامس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ايكوسوك).

وأكد نائب الأمين العام للأمم المتحدة يان الياسون في كلمته الافتتاحية للمنتدى الدور الحاسم للشباب في تشكيل جدول أعمال 2030 ووصفهم بأنهم عوامل التغيير الذين ستجلب مساهماتهم منافع لأنفسهم وللمجتمع على حد سواء.

كما سلطة الياسون الضوء على التحديات التي تواجه الشباب اليوم وشدد على أن العمل اللائق وخاصة بالنسبة للشباب هو العمود الفقري لتحقيق التنمية ومجتمعات مستقرة.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من 75 مليون شاب حول العالم عاطلون عن العمل. وأكد الياسون أن نحو 40 في المئة من جميع الشباب النشطين اقتصاديا إما عاطلون عن العمل أو يعملون لكنهم فقراء. وبمناسبة تجمع أكثر من 800 من القادة الشباب في المنتدى السنوي أطلق مسؤولون في الامم المتحدة مبادرة جديدة لمعالجة بطالة الشباب.

شفيق عمر يترأس وفد الكويت

وفي هذه الاثناء قال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للشباب أحمد الهنداوي ان إطلاق هذه المبادرة في الوقت المناسب يعكس التزام الأمم المتحدة بمعالجة بطالة الشباب وتعزيز فرص العمل اللائق للشباب.

وأكد أن هذه المبادرة تعكس أن عمالة الشباب يجب أن تشكل أولوية على جميع المستويات لإطلاق طاقات 18 مليارا من الشباب حول العالم «وهي وصفة حتمية من أجل تحقيق التنمية وكذلك من أجل إحلال السلام والأمن.

ويناقش المنتدى الذي يستمر يومين السبل التي تمكن الشباب من القيام بدور نشط في تنفيذ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

وتشارك دولة الكويت في المنتدى بوفد يرأسه الوكيل المساعد لقطاع المشاريع في وزارة الدولة لشؤون الشباب شفيق عمر بالاضافة الى عضوي الوفد سارة الفارس وعلي العريفان وتعد هذه هي أول مشاركة لدولة الكويت في هذا المنتدى.

رسوم البطاقة المدنية 5 دنانير أول أبريل المقبل

أعلنت الهيئة العامة للمعلومات المدنية نيتها زيادة رسوم إصدار البطاقة المدنية إلى خمسة دنانير بدلا من دينارين ورفع رسوم بدل الفاقد من عشرة الى عشرين دينارا ابتداء من شهر ابريل المقبل.

وأوضح المدير العام للهيئة مساعد محمود العسعوسي ان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعلومات المدنية الشيخ محمد العبدالله اصدر قراره ببدء العمل بالرسوم الجديدة اعتبارا من مطلع ابريل القادم ليمنح من لديهم بطاقات جاهزة في مختلف أجهزة الهيئة مهلة لتسلمها.

وقال إن هذه الزيادة جاءت التزاما بتوصيات ديوان المحاسبة مشيرا إلى أن تكاليف إصدار البطاقة تتجاوز أربعة دنانير ونصف الدينار في حين أن الرسوم المطبقة ديناران فقط. وأن الهيئة قد انتهت من تعديل البرامج على الأنظمة وفق الرسوم الجديد.

وأضاف أنه تم عرض تعديل الرسوم على كل من لجنة الفتوى والتشريع ومجلس إدارة الهيئة قبل ان يصدر القرار الخاص بها مشيرا الى أن الهيئة لديها ما يقارب 136 الف بطاقة جاهزة للتسليم ولم يتسلمها أصحابها وأن الهيئة ستطبق الرسوم الجديدة على من لم يتسلم بطاقته قبل 1 ابريل القادم حتى لو كان تاريخ إصدارها قبل سريان القرار موضحا أن الهيئة سوف تلزم كل من تصدر له بطاقة بدفع الرسوم سواء تسلمها أم لم يتسلمها وذلك لتحد من ظاهرة الإهمال في تسلم البطاقات والتي تتسبب في تكدس الأجهزة وإهدار المال العام.

وقال إن الهيئة العامة للمعلومات المدنية بصدد تسلم الطابعة المركزية الجديدة موضحا أن الطابعات الحالية تتعرض للضغط الشديد والمتواصل حيث تعمل بشكل متواصل بنظام 3 ورديات يوميا في أيام العمل والعطل الرسمية وذلك لتتمكن من مواكبة الطلب المتنامي على إصدار البطاقة المدنية لافتا إلى أن الهيئة تصدر تقريبا 9 الاف بطاقة وتوزع ما بين 8 الى 10 آلاف يوميا.

في ندوة تاريخ الكويت التي نظمتها وزارة النفط

مؤرخون :دروس التاريخ تؤكد أن الثروة لا تدوم بغير تطوير مداخيلها

اكد باحثون في التاريخ الكويتي والاسلامي من أن دروس التاريخ تستوجب التوجه اكثر نحو تنويع مصادر الدخل وتحويل انتاج النفط الى موارد استثمارية واقتصادية واعدة مستقبلا واقامة صناعات حديثة لتعظيم الاستفادة من خيرات النفط. واشاروا في الندوة التي نظمتها وزارة النفط امس بعنوان (تاريخ الكويت) الى ان الكويت كانت مركزا تجاريا مهما في المنطقة وان اكتشاف النفط عام 1936 ساهم في تطور الحياة بشكل عام في كافة مجالاتها.

الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح تكرم الباحث في التاريخ الكويتي فهد العبدالجليل

وقال الباحث في التراث والتاريخ الاسلامي عبدالعزيز العويد أهمية تنويع مصادر الدخل وتنمية الصناعات البديلة للنفط واقامة المجمعات الصناعية الكبرى والاستفادة منها بالشكل الامثل مشددا على ضرورة الاستفادة من دروس التاريخ اذ إن الثروة لا تدوم بغير الحفاظ عليها وتطوير مداخيلها. وأوضح العويد في تصريحات للصحافيين على هامش الندوة ان دروس التاريخ تستوجب التوجه اكثر نحو تحويل انتاج النفط الى موارد استثمارية واقتصادية واعدة ولفت الى ان الكويت تاريخيا كانت من البلدان التجارية الكبرى مشيرا الى طريق (الحاج البصري) الذي كان يمر بالكويت وجعل بها تجارة رائجة حيث كان الطريق يمر من العراق حتى مكة ويستخدم في الحج وفي التجارة كطريق للقوافل.

وأوضح ان ذلك الطريق ساهم في انتعاش الحياة الاقتصادية في الكويت والمنطقة لافتا الى ان مدينة الجهراء قامت على امتداد ذلك الطريق القديم الذي ادى الى طفرة وانتعاشة اقتصادية وتاريخية في البلاد.

وأوضح ان البلاد كانت تعتمد على تجارة اللؤلؤ الا ان بداية تصنيعه في اليابان ترك اثرا سلبيا على التجارة الكويتية وقتها ما ادى الى انهيار كثير من الاسر التجارية في ذلك الحين موضحا ان اكتشاف النفط عام 1936 اعطى بادرة امل للمجتمع الكويتي اذ تطورت الحياة بشكل عام في كافة مجالاتها.

من جانبه قال الباحث في التاريخ الكويتي فهد العبدالجليل ان الكويت كانت مركزا تجاريا مهما في المنطقة بشهادة الرحالة الاجانب الذين دونوا مخطوطاتهم المحفوظة حاليا في عدد من الاماكن الموثوقة. واوضح ان الكويت كانت تعيش على تجارة اللؤلؤ بالإضافة الى تجارة القوافل على الابل مشيرا الى ان الاحوال الاقتصادية في الكويت شهدت تطورا كبيرا في عهد الحاكم الثاني للكويت الشيخ عبدالله الصباح بعد انتقال الشركة الهندية الانجليزية من البصرة للكويت عام 1775 وكان لها أثر ايجابي على الاقتصاد المحلي في تلك الفترة.

واضاف ان الكويت في تلك الفترة كانت تمتلك اسطولا كبيرا من السفن الشراعية (سفارة) مؤكدا ان البلاد كانت تحتضن اكبر ميناء بحري في الخليج والذي كان يربط الحركة الاقتصادية والتجارية في المنطقة.

واوضح ان تلك التجارة زادت في عصر الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع الى اكتشاف النفط ليتم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تصدير اول شحنة نفط في عهد الشيخ احمد الجابر عام 1946.

وشهدت الكويت تحولا جذريا وقتها حيث بدأت في تأسيس الدوائر الحكومية وانشاء المؤسسات لتتحول الى مركز مالي بعد ان كانت مركزا تجاريا.

من جهتها قالت رئيسة لجنة الثقافة البترولية ومراقب العلاقات العامة في وزارة النفط الشيخة تماضر الخالد إن مشروع الثقافة البترولية التابع لإدارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة خصص له لجنة تعمل على مدار العام لمتابعة أعمال المشروع مبينة أن طبيعة اختصاصات اللجنة هي إعداد الخطة العامة لمشروع الثقافة البترولية وعقد اجتماعات تنسيقية بالجهات الحكومية.

واوضحت أن المشروع قدم عددا من الندوات خلال الفترة الماضية ويقوم حاليا بإعداد ندوات جديدة ذات موضوعات متنوعة تحقق اهداف المشروع باضافة الجديد من المعلومات المفيدة للموظفين

إعلان الفائزين بجوائز الإبداع التشكيلي

أعلنت الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية أسماء الفائزين بالجوائز لهذا العام وهم كل من : جائزة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مناصفة بين أميرة أشكناني وعبدالرضا باقر وجائزة سلوى الصباح مناصفة بين عبدالعزيز أرتي وعبدالعزيز حسين أما جائزة الشيخة فتوح الصباح ففاز بها مناصفة فواز الدويش وسعد البلوشي.

جاء ذلك خلال احتفال الجمعية بمهرجان الكويت للابداع التشكيلي مساء أمس الاول الاثنين تحت رعاية وزير شؤون الديوان الأميري والرئيس الفخري للجمعية الشيخ ناصر صباح الأحمد وذلك ضمن احتفالية الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية 2016 وحضر الحفل الشيخ فهد ناصر صباح الأحمد وحرمه والأمين العام المساعد لقطاع الفنون في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب د. بدر الدويش ولفيف من الفنانين والمهتمين بالفنون البصرية بمختلف أنواعها.

الشيخ فهد ناصر الصباح يفتتح مهرجان الإبداع التشكيلي

وقال رئيس الجمعية ورئيس اتحاد التشكيليين العرب عبدالرسول سلمان إن المهرجان يأتي هذا العام في دورته العاشرة وإن عدد الأعمال المشاركة في المهرجان بلغ 107 أعمال قدمها 62 مبدعا من جيل الرواد وجيل الشباب في جميع مجالات الفنون البصرية مؤكدا أن مثل هذه المهرجانات تعتبر منصة يتم من خلالها الكشف عن النطاق الحقيقي لأفكارهم و ممارساتهم الفنية.

سباق الكويت الرابع للقوارب 13 الجاري

ينظم النادي البحري الرياضي سباق الكويت الرابع لقوارب الـ(برو. كلاس) في 13 فبراير الجاري تحت رعاية وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود. وقال رئيس اللجنة الفنية للسباق عبداللطيف العماني في تصريح صحافي إن الهيئة العامة للرياضة خصصت جوائز مالية بقيمة نحو 11 ألف دينار للفائزين في السباق في هذه البطولة وإن باب الاشتراك مفتوح للمواطنين والمقيمين حتى التاسع من الشهر الجاري وبإمكان الراغبين في المشاركة التعرف على لوائح وشروط السباق عن طريق موقع النادي البحري الرياضي الكويتي على الإنترنت.

النادي العلمي يلتقط صورا نادرة لكوكب المشتري

نجح النادي العلمي الكويتي في التقاط صور نادرة لكوكب المشتري من سماء الكويت من خلال التليسكوب. وقال مدير إدارة علوم الفلك والفضاء بدر العميرة في تصريح صحافي امس إن النادي ومن خلال التكبير بالتليسكوب تمكن من تصوير الكوكب العملاق حتى تظهر تفاصيل سطحه بشكل واضح ومنها عين الإعصار وهي دوامة تدور في منطقة الاستواء حجمها أكبر من الأرض.

مواقيت الصلاة

الفجر	05.15	العصر	03.06
الشروق	06.36	المغرب	05.28
الظهر	12.02	العشاء	06.46

ترميم 172 بيتا في البوسنة

الساير: الهلال الأحمر تجسد منهج الكويت الثابت في الأعمال الخيرية

قال رئيس مجلس ادارة جمعية الهلال الأحمر د. هلال الساير إن الأعمال الخيرية والإنسانية التي تقوم بها الكويت ركن أساسي ومنهج أصيل وثابت في سياسة الدولة الخارجية التي لها سجل حافل من المبادرات الخيرية والإغاثية وإن جمعية الهلال الأحمر تجسد هذا المنهج بصورة واقعية في برامجها وأعمالها وخدماتها لاسيما ما تقوم به من نشاط إغاثي وإنساني للدول التي تتعرض للكوارث او من صنع الانسان واوضح ان المساعدات الكويتية التي قدمتها الجمعية في جمهورية البوسنة والهرسك استفادت منها مئات الأسر المتضررة جراء الفيضانات الاخيرة التي حصلت في بلادها العام الماضي. وقال الساير في تصريح لكونا إن المشاريع التي أقامتها الجمعية تتضمن تسليم جهاز السونار لوزارة الصحة وترميم 172 بيتا تضررت من الفيضانات الأخيرة التي اجتاحت مناطق في الجزء الغربي من البلقان وأدت إلى تدمير عدد من المنازل وانقطاع الكهرباء والماء وتعطل الطرق والجسور اضافة الى إتلاف المحاصيل الزراعية.

تسليم جهاز السونار لوزارة الصحة في البوسنة

الوفيات

● **أحمد خالد سالم العربيد، 61 عاماً، (شيع)**، رجال: القصور، ق1، ش7، م9، تلفون: 51118741 - 65151917، نساء: العمرية، ق3، ش8، م5، تلفون: 50282951 - 65639699

● **سيلة أزاره هلال الفهيد الظفيري، أرملة: جديع طويرش الفهيد الظفيري، 68 عاماً، (شيعت)**، رجال: العيون، ق4، الديوان مقابل بانزين العيون والممشى، تلفون: 66428695، نساء: الواحة، ق2، ش9، م6

● **بزة ردن مشعان العتيبي، زوجة: غازي دغيم فيحان العتيبي، 63 عاماً، (شيعت)**، رجال: النهضة، ق3، ش40، م18، مقابل فرع الجمعية، تلفون: 99730775، نساء: الفردوس، ق2، ش1، ج4، م2، تلفون: 67033400 - 66701744

● **موجعه محيسن العازمي، أرملة: بطاح سليمان العازمي، 85 عاماً، (شيعت)**، رجال: القرين، ق1، ش39، م62، تلفون: 99446615، نساء: جابر العالي، ق3، ش17، م4

• **نورة عبدالله عبيد الدوسري، زوجة: نهار عبدالله سالم السبيعي، 57 عاماً، (شيعت)**، رجال: القصور، ق1، ش21، م3، تلفون: 67002469، نساء: القصور، ق6، ش2، م3، تلفون: 65576636

• **خليفة ابراهيم عبدالوهاب الفارس، 62 عاماً، (شيع)**، رجال: الخالدية، ق2، ش سالم بوقمان، م15، تلفون: 50288891، نساء: الروضة، ق2، ش20، مكب، تلفون: 55771778

● **سعد حمود سيف الدويلة، 84 عاماً، (شيع)**، رجال: العمرية، ق4، ش104، م21، تلفون: 50188859، نساء: الرابية، ق2، ش12، م3، تلفون: 69639321

• **نوره عبدالله الشايع، أرملة: عبدالعزيز ابراهيم الشايع، 76 عاماً، (شيعت)**، رجال: السلام، ق5، ش512، م25، تلفون: 66686668، نساء: اليرموك، ق4، ش5، م28، تلفون: 97200070

● **فتوح عبدالقادر عبدالرزاق الدوسري، 75 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: ديوان محمود الدوسري، خيطان، قطعة 10، شارع ناصر الجبري، م128، تلفون: 55151199، نساء: العدان، ق2، ش92، م13، تلفون: 97659800

● **فاطمة محمد علي عطا الله، أرملة: فهد عبدالله عبدالعزيز الحميدي، 76 عاماً، (تشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: ديوان الحميدي، الشويخ، ب، ق1، ش11، م9، تلفون: 67668550، نساء: الرميثية، ق10، ش103، م23، تلفون: 97888022 - 25623319

إنا لله وإنا إليه راجعون

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع